الميليشيات تتهدّد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2012
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2012

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 19/002/2012 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: ميليشيات من مدن وبلدات في مختلف أرجاء غرب ليبيا تستعرض قوتها في أحياء من العاصمة، طرابلس، 14 فبراير/شباط 2012، وذلك احتفالاً بالذكرى السنوية الأولى لانطلاق الانتفاضة التي أدت إلى إنهاء نظام العقيد معمر القذافي. © AP Photo / عبد المجيد الفرغني

amnesty.org

قائمة المحتويات

1. مقدمة 5

حول هذا التقرير 9

2. حالات الاعتقال خارج إطار القانون 10

الاعتقال التعسفي 11

عمليات الاستجواب دون تفويض رسمي 11

الاعترافات 12

"الترحيل المكوكي" للمعتقلين بين الميليشيات وأماكن الاحتجاز غير القانونية 13

3. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة 15

المعتقلون من أصول تاورغائية 19

المعتقلون من الأصول المشاشية 21

المعتقلون من رعايا الدول الأفريقية جنوب الصحراء 21

4. الوفيات في الحجز 25

5. الهجمات الثأرية والنزوح القسري 29

أهالي تاورغاء 30

أهالي المشاشية 32

استهداف "الغرباء" 33

"العائدون" إلى مصراتة 33

6. استمرار آفة الإفلات من العقاب 36

نظام غير فعال للمقاضاة 38

7. الخلاصة والتوصيات 39

الهوامش 41

1. مقدمة

"إن غياب الإشراف من جانب السلطة المركزية يخلق بيئة تفضي إلى التعذيب وإلى سوء المعاملة"

نافي بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 26 يناير/كانون الثاني 2012

عام مضى على اندلاع الانتفاضة التي أنهت 42 سنة من النظام القمعي للعقيد معمر القذافي، وما زال غياب حكم القانون هو السائد في ليبيا اليوم. فمئات الميليشيات المسلحة، التي يمجِّد كثير من الليبيين أفرادها باعتبارهم أبطالاً لدورهم في الإطاحة بالنظام السابق، ما برحت جامحة خارج السيطرة إلى حد كبير. وتهدد ممارساتها، ورفض العديد منها إلقاء السلاح والانضمام إلى القوات النظامية، بتقويض الاستقرار في ليبيا، وبعرقلة ما تمس الحاجة إليه من بناء مؤسسات للدولة تخضع للمساءلة وتلتزم بسيادة القانون، كما تهدد بتبديد آمال ملايين الليبيين الذين هرعوا إلى الشوارع منذ عام مضى للمطالبة بالحرية والعدالة، وباحترام حقوق الإنسان وكرامته.

إذ تواصل مئات الميليشيات المسلحة، التي شُكِّلت على المستوى المحلي أثناء القتال، العمل على نحو مستقل نسبياً عن السلطات المركزية، وغالباً ما تملك السيطرة الفعلية على مناطقها أو أحيائها. ولبعض أعضاء هذه الميليشيات خلفية عسكرية، ولكن معظم أعضائها هم من المدنيين. وقد أقامت هذه الميليشيات في بعض الأحيان شبكات سائبة للتعاون فيما بينها. وكثيراً ما أدت الاشتباكات المسلحة بين الجماعات المتناحرة إلى مقتل أعضائها وإزهاق أرواح من لا ناقة لهم ولا جمل، أو إلى إصابتهم.[1]

ففي 2011، الآلاف من الرجال، جلّهم من الشباب، حملوا السلاح تحت راية "المجلس الوطني الانتقالي" – القيادة المعارضة ذات البنية المهلهلة التي تشكلت في نهاية فبراير/شباط- بهدف إسقاط النظام القديم. وعقب فرض مقاتلي المعارضة، بإسناد من حلف شمال الأطلسي (الناتو)، سيطرتهم على معظم أرجاء البلاد في أواخر أغسطس/آب، عجز "المجلس الوطني الانتقالي" عن بسط هيمنته على هذه الميليشيات. وعلى الرغم من التعهدات بتقديم من ارتكبوا جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان من كلا جانبي النزاع إلى ساحة العدالة، إلا أن السلطات لم تقدم حتى اليوم على اتخاذ أية تدابير ضد المشتبه بهم ممن قاتلوا مع قوات "المجلس الوطني الانتقالي"، وبما فاقم مناخ الإفلات من العقاب على ما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان.

وقد أسرت الميليشيات آلاف الأشخاص، ممن اشتبهت بأنهم من مؤيدي القذافي والجنود ومن زُعم أنهم "مرتزقة" أجانب، وتعرض قسط كبير من هؤلاء للتعذيب أو لسوء المعاملة في الحجز، وفي بعض الأحيان بما أدى إلى وفاتهم. وقتل العشرات ممن اشتبه بأنهم من الموالين للقذافي خارج نطاق القانون عقب أسرهم، وبين هؤلاء الزعيم الليبي المخلوع نفسه وأحد أبنائه. وعمدت الميليشيات كذلك إلى نهب البيوت وإضرام النار فيها، كما قامت بهجمات ثأرية

وبأعمال انتقامية أخرى ضد من زُعم أنهم من أنصار القذافي، وبما أدى إلى نزوح وتشريد عشرات الألوف من الليبيين قسراً.

و استمرت الميليشيات حتى اليوم تعتقل الأشخاص وتحتجزهم، خارج أي إطار قانوني، وتبقي عليهم في مراكز اعتقال سرية قبل أن تسلمهم إلى مرافق أخرى تديرها كيانات عسكرية أو أمنية معترف بها، أو شبه معترف بها، رسمياً. ولا يكشف من ينفِّذون الاعتقالات عن هويتهم، مع أن اسم الميليشيا غالباً ما يكون مدموغاً على مركباتهم، ولا يبلَّغ أقرباء هؤلاء بالوجهة التي يُقتادون إليها. وعلى الرغم من عمليات الإفراج التي وقعت، ما برح آلاف المعتقلين محتجزين دون محاكمة أو أي سبيل للطعن في قانونية احتجازهم.

وفي يناير/كانون الثاني وأوائل فبراير/شباط 2012، قابل مندوبو منظمة العفو الدولية عشراتٍ من ضحايا التعذيب ممن كانوا محتجزين في طرابلس والزاوية والغريان ومصراتة وسرت، أو في محيطها، وكذلك عدة عائلات لأشخاص توفوا في حجز الميليشيات عقب تعرضهم للتعذيب. وأبلغ معتقلون منظمة العفو الدولية أنهم ظلوا يعلّقون في أوضاع ملتوية؛ ويضربون لساعات بالسياط والكوابل والخراطيم البلاستيكية والسلاسل والقضبان المعدنية والعصي الخشبية؛ ويصعقون بأسلاك كهربائية موصولة بالتيار العام أو بأدوات أشبه بأسلحة الصعق الكهربائي. وكانت أنماط الإصابات التي شهدها الوفد متسقة تماماً مع ما أدلى به هؤلاء من شهادات. وأكدت التقارير الطبية استخدام التعذيب ضد عدة معتقلين فارقوا الحياة.

كان معظم المعتقلين لدى الميليشيات الذين قابلهم الوفد من الليبيين الذين اشتبه بأنهم كانوا يؤيدون القذافي أو قاتلوا في صفوف قواته إبان النزاع. بينما لا يزال مئات الأجانب، جلّهم من مواطني الدول الأفريقية جنوب الصحراء، رهن الاعتقال، وغالباً بلا سبب سوى أنهم دخلوا ليبيا بصورة غير نظامية، وبغض النظر عن حقيقة أنهم يمكن أن يكونوا ممن يحق لهم طلب الحماية الدولية، ولم يسلم بعض هؤلاء أيضاً، حسبما قيل، من التعرض للتعذيب.

وبدا بعض المعتقلين في حالة من الخوف الشديد بحيث لم يفصحوا عن شيء – خشية أن يتعرضوا لمزيد من التعذيب لو فعلوا- ولم يبدوا استعداداً لشيء سوى الكشف عن جروحهم الناجمة عن التعذيب لمندوبي منظمة العفو. وتحدث مدافعون عن حقوق الإنسان وأطباء وآخرون عديدون، بمن فيهم أعضاء ميليشيات يناهضون مثل هذه الانتهاكات، عن خوفهم الذي يمنعهم من إعلان انتهاكات الميليشيات التي شهدوها بأنفسهم على الملأ. وكانت مخاوفهم مبررة تماماً – فمن تقدموا بشكاوى ضد الانتهاكات تحدثوا عن تلقي تهديدات أو حتى تعرضوا للهجمات من قبل الميليشيات.

لقد تم لفت نظر السلطات الليبية في عدة مناسبات إلى استمرار الانتهاكات على أيدي الميليشيات. ففي مايو/أيار 2011، قدّمت منظمة العفو الدولية مذكرة إلى "المجلس الوطني الانتقالي" تفصِّل فيها أنماط الانتهاكات التي ارتكبها مقاتلو المعارضة آنذاك، بما في ذلك تعذيب المعتقلين والقتل العمد لمن يؤسرون من المقاتلين والمعتقلين. وفي سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2011، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرين وصَّفت فيهما الانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات، بما في ذلك حالات تعذيب تقصت بشأنها في الأشهر السابقة. [2] وفي 26 يناير/كانون الثاني 2012، علَّقت منظمة "أطباء بلا حدود" عملها في عيادة تابعة لمركز اعتقال في مصراتة بسبب استمرار تعذيب المعتقلين أثناء عمليات الاستنطاق. وفي اليوم نفسه، تحدثت منظمة العفو الدولية عن حالات وفاة في الحجز وحالات تعذيب وقعت مؤخراً في طرابلس ومصراتة وغريان. وأعلن رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء أنه سيتم إخضاع مزيد من مراكز الاعتقال لسيطرة السلطات [3] ووعدا بالتحقيق فيما جرى الإبلاغ عنه من انتهاكات، بينما اتهم

إبراهيم بتلمال، رئيس أحد مراكز التحقيق في مصراتة، حيث يخضع المعتقلون في كثير من الأحيان للتعذيب، كلتا المنظمتين بأنهما من مؤيدي نظام القذافي. بيد أنه اعترف بأنه "ربما كانت هناك حالات قليلة قام فيها متمردون سابقون بالثأر"، ولكنه أصر على أنه لم يصدر أية أوامر بممارسة التعذيب. [4] وكذلك الأمر، أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، في 26 يناير/كانون الثاني 2012، عن بواعث قلقها من أن "غياب الإشراف من قبل السلطة المركزية يخلق بيئة تفضي إلى التعذيب وإلى سوء المعاملة"، ودعت السلطات الليبية إلى وضع يدها على جميع السجون المؤقتة لمنع وقوع المزيد من الأعمال العدائية. [5]

بيد أن الحكومة الانتقالية التي يقودها "لمجلس الوطني الانتقالي" لا تتمتع، كما يبدو، بالسلطة أو بالإرادة السياسية لكبح جماح الميليشيات، التي يتردد العديد منها في إلقاء السلاح أو الخضوع للسلطة المركزية. وتبدو السلطات غير مستعدة للاعتراف بنطاق الانتهاكات التي ترتكبها الميليشيات، وأقصى ما تعترف به هو وقوع حالات فردية، رغم تعاظم الأدلة على وجود أنماط من الانتهاكات الجسيمة الواسعة النطاق في العديد من مناطق البلاد. ويبعث هذا، إلى جانب عدم وجود تدابير لإخضاع الجناة للمساءلة، برسالة خاطئة إلى الميليشيات ويشجعها على ارتكاب المزيد من الانتهاكات. وحقيقة الأمر، فإن تقاعس السلطات حتى عن مباشرة تحقيق بغرض تقديم المقاتلين السابقين من مناهضي القذافي المسؤولين عن جرائم حرب وعن انتهاكات لحقوق الإنسان إبان النزاع إلى ساحة العدالة، قد فاقم من مناخ الإفلات من العقاب على مثل هذه الجرائم.

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بإعلان "المجلس الوطني الانتقالي" على الملأ التزامه باحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، ودعوته أنصاره إلى معاملة الأسرى بكرامة وإلى تجنب الهجمات الثأرية وغيرها من التصرفات الانتقامية. وفي رده على تقرير منظمة العفو الدولية، في سبتمبر/أيلول 2011، تعهد المجلس ببذل "جهوده لإخضاع الجماعات المسلحة للسلطات الرسمية ولإجراء تحقيقات وافية في أية حوادث يلفت نظره إليها". [6]

بيد أن هذا التعهد قد ذهب أدراج الرياح، ولم يُتخذ أي تدبير للتحقيق حتى في أكثر الجرائم خطورة التي ارتكبها مقاتلو المعارضة السابقة وميليشياته، بنيّة تقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. وعلى سبيل المثال، لم يجرَ أي تحقيق في مقتل نحو 65 من المدنيين وأنصار القذافي الذين عثر على جثثهم في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 في فندق المهاري في سرت، رغم توافر أدلة واضحة تحدّد بعض الجناة. وبدا الإفلات من العقاب جلياً في حالات أخرى يسلط هذا التقرير الضوء عليها، وتشمل أشخاصاً عذِّبوا حتى الموت، رغم أن أعضاء النيابة العامة رأوا أجساد الضحايا وما تحمل من جروح، وأن عائلاتهم تقدمت بشكاوى في هذا الصدد، وأن منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى قد كشفت النقاب عن هذه الحالات.

إن السلطات الليبية الجديدة تواجه، عقب أربعة عقود من انتهاكات حقوق الإنسان والحكم السلطوي للعقيد القذافي، مهمة محفوفة بالعقبات في أن تقيم أساساً مواتياً لحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. ففي ظل النظام السابق، كُتمت أنفاس معظم المعارضين، إما في السجن أو في المنفى. وجعلت تشريعات قمعية من إعلان الرأي الآخر وإقامة منظمات مستقلة جرماً مخالفاً للقانون. واعتقل مئات السجناء تعسفاً. وأصدرت محاكم خاصة أحكامها على الخصوم بناء على إجراءات بالغة الجور. بينما ظل الإفلات من العقاب على التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري متفشياً بلا هوادة. وإبان الأشهر الثمانية من النزاع في 2011، أعدمت قوات القذافي العديد من السجناء المحتجزين لديها، وارتكبت جرائم حرب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. وفقد آلاف الأشخاص حياتهم وهم يقاتلون من أجل إسقاط الحكم، وذبح بعض هؤلاء بصورة جماعية عقب محاصرتهم من جانب الجنود. وعانى العديد من أعضاء ميليشيات اليوم الكثير في ظل النظام القديم، ورأوا أصدقاءهم وأقاربهم يموتون أثناء القتال؛ ولدى بعض هؤلاء رغبة شديدة في الانتقام، أو في تنفيذ العدالة بأيديهم.

إن التصدي للميليشيات وإخضاعها للمحاسبة عما تقوم بها من أعمال وإنفاذ حكم القانون تحدياً بالغ الصعوبة، بلا شك، يواجهه "المجلس الوطني الانتقالي"، الذي يعتبر هو نفسه هيئة انتقالية تفتقر إلى التفويض الديمقراطي. ومن المقرر إجراء الانتخابات في يونيو/حزيران 2012، إذا ما أجريت في موعدها. كما تواجه السلطات معضلة استمرار القتال بين الميليشيات المتناحرة، فيما يبدو معارك ترمي إلى اقتطاع إقطاعيات ومناطق تخضعها لسيطرتها. [7]

فتجاهلت الميليشيات، في هذا السياق، الموعد النهائي الذي حددته الحكومة لها لمغادرة طرابلس، في 20 ديسمبر/ كانون الأول [8]، بينما لم تحقق برامج إدماج أعضاء الميليشيات في القوات النظامية تقدماً يذكر. بيد أنه يتعين على السلطات ضمان استثناء من ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، أو أغمضوا عيونهم عنها، من إشغال أية مناصب يمكن أن يكرروا من خلالها ما ارتكبوه من انتهاكات. ويتعين أن يستثنى من ذلك أيضاً كل من يشتبه بأنهم قد ارتكبوا جرائم حرب، إلى حين إجراء تحقيقات بشأنهم، ومقاضاتهم إذا ما توافرت أدلة كافية لذلك.

إن أحد التحديات التي يتعين التصدي لها يتمثل في التمييز ورهاب الأجانب المتفشيان على نطاق واسع ضد الأفارقة من رعايا دول جنوب الصحراء والليبيين داكني البشرة من مناطق تاورغاء وغيرها من أجزاء ليبيا التي ورد أن دعمها لقوات القذافي إبان الصراع كان قوياً. فلا يزال أهالي مدينة تاورغاء ، البالغ عددهم 30,000 وتم تهجيرهم قسراً إبان النزاع، ممنوعين من العودة إلى مدينتهم، حيث تعرضت بيوتهم للنهب والسلب والحرق. وما زالوا يعيشون في ظروف قاسية في مخيمات تعوزها المرافق في بنغازي وطرابلس وأماكن أخرى من ليبيا، ويواجهون مستقبلاً غامضاً. وحتى الآن، لم يبدِ "المجلس الوطني الانتقالي" أي استعداد مواجهة الميليشيات والسلطات المحلية في مصراتة المصممة على عدم السماح لأهالي تاورغاء بالعودة إلى ديارهم. وبالمثل، أدين آلاف الأشخاص أو فروا من ديارهم في جبال نفوسة، ومعظم هؤلاء من قبيلتي المشاشية والقواليش، وكذلك الأمر في سرت وبني وليد، حيث ما برح الأهالي يستهدفون من قبل الميليشيات بسبب دعمهم المزعوم لقوات القذافي إبان النزاع.

ومن الأمور البالغة الأهمية اتخاذ السلطات الجديدة خطوات ملموسة كي تظهر لجميع الليبيين أن العقود الأربعة من القمع وتفشي انتهاكات حقوق الإنسان قد مضت بلا عودة، وأن القانون سوف يحمي الجميع بلا تمييز وعلى قدم المساواة. ويتعين عليها أن توضح بجلاء أنه لن يجري التساهل بشأن التعذيب والهجمات الثأرية التي تقوم بها الميليشيات، وبشأن أي ضرب من ضروب انتهاكات حقوق الإنسان، وأن الجناة سوف يخضعون للمساءلة- بغض النظر عن انتمائهم السياسي أو غيره من الأدوار أو الروابط. وبين جملة أمور، تحث منظمة العفو الدولية السلطات على ما يلي:

- تكثيف الجهود لكبح جماح الميليشيات وتشكيل قوات أمن مدرّبة على احترام حقوق الإنسان.

- إصدار أوامرها بإغلاق جميع أماكن الاعتقال غير الرسمية، بما في ذلك المقار الرئيسية للميليشيات؛ وإنشاء آليات لإخضاع جميع أماكن الاعتقال لسيطرة السلطات؛ وضمان الإشراف الفعال على إجراءات الاحتجاز وما يرافقه من ممارسات.

- إخطار عائلات المعتقلين بمكان اعتقالهم وضمان السماح لجميع المعتقلين بالاتصال بالمحامين.

- ضمان إجراء تحقيقات سريعة في جميع حالات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة المعروفة أو التي يجري الإبلاغ عنها؛ وحيث تتوافر أدلة مقبولة كافية، تقديم المشتبه بهم إلى ساحة العدالة ليحاكموا وفق إجراءات عادلة ودونما هناك احتمال بفرض عقوبة الإعدام عليهم.

- ضمان السماح لمن جرى تشريدهم قسراً بالعودة إلى ديارهم على وجه السرعة، وكفالة سلامتهم، وإتاحة سبل الانتصاف أمامهم، بما في ذلك الحصول على التعويضات والمساعدة لإعادة بناء بيوتهم وسبل عيشهم.

حول هذا التقرير

يستند هذا التقرير إلى المعطيات التي تم التوصل إليها أثناء زيارات قامت بها منظمة العفو الدولية إلى ليبيا في يناير/ كانون الثاني وفبراير/شباط 2012، وأجرى مندوبو المنظمة خلالها أبحاثاً في كل من طرابلس والزاوية وجبال نفوسة ومصراتة وسرت وبنغازي، ومحيطها. حيث زاروا 11 مرفق اعتقال في وسط وغرب ليبيا تستخدمها ميليشيات مختلفة لاحتجاز الأشخاص؛ بينما زار مندوبو المنظمة عدة مواقع أكثر من مرة. وأُبلغ مندوبو منظمة العفو في 10 من هذه المواقع أن المعتقلين قد تعرضوا للتعذيب أو أسيئت معاملتهم، وفي سبعة من هذه الأماكن شاهدوا الإصابات التي لحقت بالمعتقلين جراء التعذيب قبل فترة وجيزة. وفي أحد مراكز الاعتقال، شاهد أحد مندوبي منظمة العفو بأم عينه المعتقلين وهم يتعرضون للضرب والتهديد.

والتقى مندوبو منظمة العفو الدولية مسؤولين إداريين لمرافق الاعتقال وموظفي مستشفيات وأطباء ومحامين ومعتقلين سابقين وأقارب أشخاص قتلوا أو انتهكت حقوقهم في الحجز، وكذلك أعضاء في الميليشيات وممثلين عن السلطات الليبية.

وقد اخترنا أن نحجب أسماء بعض الأفراد الذين شمل هذا التقرير حالاتهم، وكذلك أسماء بعض مرافق الاعتقال ومكانها على وجه الدقة، وأسماء بعض الميليشيات، بغرض حماية الأشخاص من الأعمال الانتقامية.

2. حالات الاعتقال خارج إطار القانون

"(...) لا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه."

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 1.9)

مركز اعتقال يديره الأمن العسكري الوطني في مصراتة حيث قامت منظمة العفو بإجراء مقابلة مع ضحايا التعذيب.
©Amnesty International

ما برح آلاف المعتقلين محتجزين في عشرات مرافق الاعتقال في ليبيا، حيث ينتشر التعذيب، وبما أسفر عن سقوط عدد من القتلى. ولا يعرف العدد الدقيق للمعتقلين أو لمراكز الاعتقال. وذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ديسمبر/ كانون الثاني أنها زارت منذ مارس/آذار "ما يزيد على 8,500 محتجز في حوالي 60 مركز اعتقال."[9] ويعتقد أن معظم المعتقلين محتجزون في مدينتي طرابلس ومصراتة، وحولها.

وورد في أوائل فبراير/شباط 2012 أن 2,400 معتقل محتجزون في مرافق الاعتقال الخاضعة لسيطرة السلطات

القضائية. بيد أن غالبية المعتقلين مازالوا محتجزين لدى قوات عسكرية المعترف بها رسمياً وكيانات أمنية معترف بها، وميليشيات تعمل خارج إطار القانون.

الاعتقال التعسفي

ركزت الميليشيات تقريباً بالكامل، أثناء أسابيع النزاع وبعدها، على احتجاز المشتبه بأنهم من أنصار وجنود القذافي، بما في ذلك من اشتبه بأنهم "المرتزقة" الأجانب – الذين كان معظمهم في الواقع من العمال المهاجرين. ومنذ ذلك الحين، احتجزت الميليشيات كذلك المشتبه فيهم جنائياً، وأيضاً خارج الإطار القانوني. وتحدثت منظمة العفو الدولية في طرابلس وسرت إلى محتجزين متهمين بالسرقة، وبشرب الكحول وبالتورط في مشاجرات. وفي كلا الموقعين، أبلغ المسؤولون عن مراكز الاحتجاز منظمة العفو الدولية أنه سيفرج عن هؤلاء المعتقلين قريباً، لأن "جرائمهم ليست خطيرة". ولم يكن واضحاً على أي أساس تقرر الميليشيات إلى متى سيظل هؤلاء المحتجزون معتقلين. كما كانت هناك ادعاءات بأن الميليشيات تحتجز الناس بغية ابتزاز المال منهم أو من أسرهم.

وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، أصدرت وزارة الداخلية مرسوماً يحظر اعتقال واستجواب المعتقلين من قبل "الفرق الثورية" – أي الميليشيات. ومع ذلك، ما زالت الميليشيات تتجاهل هذا المرسوم على نطاق واسع. وأخبر أعضاء ميليشيات لم يندمجوا في القوات النظامية منظمة العفو الدولية أنهم لا يزالون يحتجزون أشخاصاً، بما في ذلك بناء على طلب الشرطة. وأبلغ جميع المحتجزين الحاليين والمعتقلين السابقين، تقريباً، ممن قابلتهم منظمة العفو الدولية أنهم لم يروا مذكرة إلقاء قبض؛ وقالت قلة منهم أن من قبضوا عليهم أبرزوا وثائق صادرة عن الميليشيا التي اعتقلتهم.

إن ليبيا ملزمة، كدولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" (العهد)، بمنع الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وبإتاحة فرصة فعلية لأي شخص محروم من حريته للطعن في قانونية احتجازه أمام محكمة (المادة 9 من العهد). ويتعين أن تضمن إبلاغ الأشخاص الذين اعتقلوا بالتهم الموجهة إليهم بأسرع وقت ممكن. ويتعين مثول المتهمين أمام سلطة قضائية خلال فترة زمنية معقولة. ويحدد قانون الإجراءات الجنائية الليبي مدة 48 ساعة كحد أعلى لإحالة المشتبه بهم إلى "النيابة العامة"، ويمدد الحد الأقصى لسبعة أيام في حالات "الجرائم ضد الدولة".

ويتضمن القانون الليبي بعض الضمانات ضد الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. فعلى سبيل المثال، تنص المادة 14 من القانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحريات على ما يلي: "لا يجوز سلب أو تقييد حرية أي إنسان أو تفتيشه أو استجوابه إلا في حالة اتهامه بارتكاب فعل معاقب عليه قانوناً وبأمر من جهة قضائية مختصة وفي الأحوال والمدد المبينة في القانون". أما الضمانات الأخرى فتشمل اشتراط أن يبرز رجال الأمن مذكرة توقيف صادرة عن سلطة مختصة عند القبض على المشتبه به (المادة 30 من قانون الإجراءات الجنائية)، ولا يجوز "حبس أي إنسان إلا في السجون المخصصة لذلك" (المادة 31)، كما تشمل حق المحتجزين في الطعن في شرعية احتجازهم (المادة 33).

عمليات الاستجواب دون تفويض رسمي

في عدة مراكز للاعتقال زارها مندوبو منظمة العفو الدولية في يناير/كانون الثاني في غرب ووسط ليبيا، كانت الاستجوابات تجرى على يد "لجان قضائية" نصبت نفسها بنفسها وكانت تعمل كنوع من الادعاء العام الموازي، خارج إطار القانون، ولكنها اكتسبت أهلية بحكم الأمر الواقع للتقرير بشأن إطلاق سراح المعتقلين أو مواصلة احتجازهم.

وقال أعضاء في هذه "اللجان القضائية" إنهم مضطرون للاضطلاع بمهمة المدعين العامين لأن النظام القضائي معطل. وفي الواقع، كثيراً ما جرت الإشارة إلى "اللجان القضائية" من قبل المسؤولين في مراكز الاحتجاز والمحتجزين. ويبدو أن لدى العديد من أعضاء هذه "اللجان القضائية" خلفية قانونية، وإن كانت ليست في مجال الادعاء بالضرورة، ويبدو أنها تعمل على نحو وثيق مع قيادات الميليشيات أو أي كيان آخر يسيطر على مركز الاحتجاز ذي العلاقة.

وجرت جميع الاستجوابات مع المعتقلين من قبل أعضاء هذه "اللجان القضائية" دون حضور محامي الدفاع، وأبلغ معتقلون عديدون منظمة العفو الدولية أنهم أجبروا على الإدلاء بإفادات تدينهم. وأعرب أعضاء في هذه "اللجان القضائية" عن توقعهم بأن تلك الإفادات وغيرها من الأدلة التي جمعوها سوف تشكل الأساس للادعاء.

الاعترافات

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع عدد من المعتقلين الذين تم تقديمهم من قبل القائمين على إدارة مراكز الاحتجاز بصفتهم "اعترفوا" بقيامهم بالاغتصاب أثناء النزاع. وعند التحدث إلى المعتقلين على انفراد، لم يكونوا على علم بمثل هذه الادعاءات الموجهة ضدهم وقال معظمهم إنه تم إكراههم على "الاعتراف". ومن الواضح أن البعض يخشى من أن يؤدي سحب "الاعتراف" إلى مزيد من التعذيب. وكان بعضهم خائفين جداً من مجرد الحديث وأشار فقط إلى آثار مرئية للاعتداء على أجسادهم. وذكر العديد من المحتجزين الذين وقعوا على "اعتراف" أنهم فعلوا ذلك دون قراءته.

أحد الجنود يظهر لمنظمة العفو الحروق التي تعرض لها خلال عملية الاستجواب، يناير/كانون الثاني 2012.
©Amnesty International

فاعتقل "**أ 1**"، وهو جندي يبلغ من العمر 23 عاماً، في طرابلس في أوائل سبتمبر/أيلول 2011، ونقل مباشرة إلى مصراتة. وهناك، أكره على "الاعتراف" بارتكاب الاغتصاب أثناء النزاع. وسمح لمنظمة العفو الدولية بفحص إفادته، التي وقعها في أكتوبر/تشرين الأول. وتضمنت أسماء العديد من الجنود الذين زُعم أنهم اغتصبوا نساء برفقة "أ 1" في عدة مناسبات. ومع ذلك، ووفقاً للتحقيق في مرفق الاحتجاز، لم يتم اعتقال أي من الجنود الواردة أسماؤهم حتى الآن. وعندما التقى مندوبو منظمة العفو الدولية مع "أ 1" على انفراد، أصابه الهلع من إمكانية سماع المحادثة. بيد أنه ذكر أنه لم يرتكب الجرائم التي "اعترف" بها و أوضح أنه قد تعرض للضرب المبرح في وقت "اعترافه".

واعتقل "أ 2"، وهو جندي يبلغ من العمر 28 عاماً، على يد ميليشيا في منتصف سبتمبر/أيلول 2011 في طرابلس، حيث احتجز وتعرض للتعذيب لمدة ثلاثة أسابيع تقريباً قبل نقله إلى مصراتة، ليتعرض للتعذيب مرة أخرى. ومازال محتجزاً هناك. وعندما التقاه مندوبو منظمة العفو الدولية في مقابلة خاصة في مركز الاعتقال، قال إنه ونظراً للتعذيب الذي تعرض له في الحجز في مصراتة، شهد بأنه قد شاهد جنوداً آخرين يرتكبون جرائم خلال النزاع. وذكر أنه خلال جلسات الاستجواب تعرض للضرب بخرطوم وبعصا، بما في ذلك على صدره، ونتيجة لذلك لم يتمكن من أن يأكل لعدة أيام. كما أظهر لمندوبي منظمة العفو الدولية آثار حروق في كلتا ساقيه وذراعه اليمنى. وقال إنه كان معصوب العينين عندما أصيب بالحروق، وإنه لم يتمكن من قراءة الإفادة التي وقعها. وسُمح لمندوبي منظمة العفو الدولية بتفحص شهادة "أ 2"- حوالي 20 صفحة مكتوبة بخط اليد. وشملت عدة أسماء لأشخاص يزعم أنهم قد ارتكبوا جرائم حرب، بما في ذلك قتل سجناء واغتصاب نساء.

لقد وضعت السلطات القضائية يدها على عدة مراكز للاعتقال، بما في ذلك الملفات المتعلقة بالمحتجزين المعدة على أساس تحقيقات أجرتها "لجان قضائية". وينبغي على هذه السلطات أن تعلن على الملأ أن أي إفادات أو شهادات تجرم أصحابها أو الآخرين وتم تسجيلها من قبل هيئات غير مصرح بها، بما في ذلك "الاعترافات" التي انتزعت تحت الإكراه، لن تكون مقبولة كدليل في محاكمة أي شخص مستقبلاً. فالحقوق الأساسية في المحاكمة العادلة تشمل "الحق في ألا يكره على الشهادة ضد نفسه" (المادة 3.14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

"الترحيل المكوكي" للمعتقلين بين الميليشيات وأماكن الاحتجاز غير القانونية

تدير مختلف الميليشيات شبكات متكتمة وأحيانا سائبة للتعاون فيما بينها. وفي بعض مراكز الاحتجاز، قام المسؤولون عنها بتسمية ميليشيات أخرى يتعاونون معها بصورة رئيسية، بما في ذلك بالعلاقة مع القبض على الأشخاص واعتقالهم واستجوابهم.

وقد أنشأت ميليشيات عديدة قواعد لها في مواقع مختلفة. وأسس عدد غير معروف من الميليشيات من خارج العاصمة حضوراً لهم، لا سيما في طرابلس، مما يمكنهم من احتجاز الأشخاص في مواقع مختلفة. وأخبر العديد من المعتقلين منظمة العفو الدولية أنهم كانوا محتجزين في عدد من المواقع، وأن ترحيلهم كثيراً ما استغرق عدة ساعات. وعند وصولهم إلى مكان جديد للاحتجاز، وكان بعضها في أماكن سرية وفي بعض المنازل التابعة لمؤيدين مفترضين أو متصورين للقذافي تم السطو عليها، غالباً ما تعرض المعتقلون للضرب بالعصي أو بأعقاب البنادق، أو للتعذيب وسوء المعاملة، وأحياناً للصعق بالكهربا، باستخدام أدوات الصعق الكهربائي.

ولا تجري الاستجوابات بالضرورة في الموقع الذي يحتجز فيه المعتقلون لأطول فترة من الزمن. ففي الواقع، أعرب العديد من المحتجزين عن الخوف من نقلهم للاستجواب في أمكان أخرى سيئة السمعة بسبب سوء المعاملة. ورغم وجود عيادة طبية لمنظمة "أطباء بلا حدود" في مركز الاحتجاز الوحيد في مصراتة الذي يقول المحتجزون أنه لا وجود للتعذيب أو إساءة المعاملة فيه، إلا أن المنظمة علقت أعمالها هناك بعد 26 يناير/كانون الثاني 2012 بسبب ما وصفوه بإحالة المحتجزين إليهم لتوفير الرعاية الطبية لهم وإعدادهم لمزيد من التحقيقات المسيئة في مكان آخر. وقالت "أطباء بلا حدود" إن طاقمها تعامل مع مجموعة من 14 ضحية تعذيب عادوا إلى السجن من مركز استجواب يوم 3 يناير/ كانون الثاني. ورفض المسؤولون عن مركز الاستجواب تفهم حاجتهم إلى المزيد من الرعاية الطبية الأساسية ونقل 13 من المعتقلين مرة أخرى لمزيد من الاستجواب.[10]

وفي مركزين للتحقيق في مصراتة تمت زيارتهما في يناير/كانون الثاني وتديرهما "اللجنة الأمنية" و"الأمن العسكري الوطني"، تحدى مندوبو منظمة العفو الدولية المسؤولين عن التحقيقات بشأن التجاوزات بحق المحتجزين الذين كانت تبدو عليهم آثار التعذيب والجروح واضحة وفي مختلف أجزاء أجسامهم. وقيل لهم إن المعتقلين قد تم تسليمهم بهذه الحالة من قبل الميليشيات التي كانت تحتجزهم واعترفوا بأن هوية أولئك الذين أحضروا المحتجزين لم تُسجل.

ومع ذلك، وفي حين أكد بعض المعتقلين أنهم تعرضوا في الواقع للتعذيب والاعتداء عليهم من قبل الميليشيات التي احتجزتهم أولاً، قال آخرون إنهم تعرضوا للتعذيب في مراكز التحقيق نفسها. وأكدت ادعاءاتهم حقيقة أنهم محتجزون في مراكز الاستجواب لمدة أسابيع وأن إصاباتهم وآثار التعذيب على أجسادهم جديدة.

وكذلك، يتعرض المعتقلون أحياناً لإساءة المعاملة أو التعذيب على أيدي أفراد الميليشيات الذين يدخلون مراكز الاحتجاز. وبشكل عام، فإن السلطات المسؤولة عن مراكز الاحتجاز غير قادرة على التدخل لوقف ومنع الاعتداءات أو غير راغبة في ذلك. وعلى سبيل المثال، شاهدت منظمة العفو الدولية يوم 29 يناير/كانون الثاني 2012 في مركز احتجاز "الوحدة" في مصراتة، الذي يفترض أن يكون الآن تحت سلطة وزارة العدل، ثلاثة من رجال الميليشيات وهم يضربون بعض المعتقلين الذين صدر أمر بإطلاق سراحهم أثناء انتظارهم في الفناء للمغادرة، ويهددونهم. وظل أحد أعضاء الميليشيات يركل ويهدد بقتل أحد المحتجزين من كبار السن، الذي كان راكعاً ويلوذ بالحائط، ويبكي. وعندما تحداه مندوب منظمة العفو الدولية، رد بأنه "لا ينبغي الإفراج عن اولئك التاورغاء ، والإ فسوف نقتلهم

3. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

"رُبط سلكان مشحونان بتيار كهربائي بأصابع قدميّ... ثم صعقوني بالكهرباء ست أو سبع مرات."

خريج جامعي في علوم الكمبيوتر يبلغ من العمر 22 سنة متحدثاً إلى منظمة العفو الدولية في يناير/كانون الثاني 2012 حول ما عانى من تعذيب في الشهر السابق

عقب خضوع المناطق في ليبيا لسيطرة "المجلس الوطني الانتقالي"، اقتادت الميليشيات الأفراد الذين أسرتهم إلى مراكز اعتقال مؤقتة، حيث تعرض المعتقلون، على نحو خاص، لخطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ومنذ ذلك، يحتجز الأشخاص الذين تعتقلهم الميليشيات أيضاً في مراكز اعتقال تخضع لسيطرة السلطات القضائية؛ وتشمل هذه سجن الجديدة، والسجن المفتوح، وسجن عين زارة، وجميعها في طرابلس.

وعلى ما يبدو، يتفشى التعذيب وسوء المعاملة أكثر في الأيام الأولى من الاعتقال، ولكن الانتهاكات تستمر في العديد من الحالات لفترات أطول. وأبلغ العديد من المعتقلين منظمة العفو الدولية أنهم قد تعرضوا للضرب، بما في ذلك بالعصي والسياط وأعقاب البنادق. وقال عدة معتقلين إنهم عانوا من أشكال أخرى للتعذيب، بما في ذلك للصعق بالكهرباء وللحرق والتهديد بالاغتصاب أو القتل. وتتيح الفحوصات الشرعية لجثث بعض من فارقوا الحياة أثناء اعتقالهم مزيداً من الأدلة على أن مثل هذه الأساليب ما زالت تستعمل. ولم يحدث أن أجري أي تحقيق فعال في أي من الحالات التي نسلط عليها الضوء فيما يلي أو قمنا بتوثيقها في تقارير سابقة، كما لم يقدَّم أي من الجناة إلى ساحة العدالة، رغم ما توافر من أدلة قوية على الجرم في عدة حالات، ليس فحسب بالنسبة لما ارتكب من انتهاكات، وإنما أيضاً بخصوص هوية مرتكبي الانتهاكات و/أو من أصدروا إليهم الأوامر.

فاختُطف **شقيقان** وعدة أصدقاء لهما في العاصمة ومحيطها في 30 يناير/كانون الثاني 2012 على يد أعضاء ميليشيا معروفة جيداً في طرابلس باسم "فرقة شهداء سوق الجمعة". وقام قريب لهما بسؤال الميليشيا مراراً وتكراراً عن مكان وجود الشقيقين ومصيرهما، ثم تقدم بشكوى إلى الشرطة واختطف هو نفسه بعد ذلك في 3 فبراير/شباط 2012 وتعرض للضرب المبرح وللتهديد. ومع أن الميليشيا أكدت احتجازها الشقيقين، إلا أن مكان وجودهما وظروف احتجازهما ظلت دون إيضاح.

وفي 5 فبراير/شباط 2012، زار مندوب من منظمة العفو الدولية المقر الرئيسي للميليشيا في مطار معيتيقة الدولي، في مسعى لتحديد ما إذا كان الشقيقان وأشخاص آخرون معتقلين هناك. وقال أعضاء في الميليشيا إنه ليس هناك

معتقلون في سجنهم وأرشدوا مندوب المنظمة إلى مركز اعتقال آخر تابع لهم، حيث كان يحتجز، بحسب السجلات، قلة من الأشخاص فقط لارتكابهم جرائم عامة صغرى. وعاد المندوب إلى المقر الرئيسي في المعيتيقة ليرى بعينيه اقتياد مجموعة صغيرة من المعتقلين إلى زنازينهم في مركز الاعتقال. وغدا واضحاً أنهم كانوا قد نُقلوا إلى قسم آخر يحجبه باب معدني ثقيل عن الأنظار وطُلب منهم أن يلتزموا الصمت عندما وصل المندوب في المرة الأولى. وكانت أجسام معظم النزلاء تحمل علامات على التعذيب في أرجلهم وظهورهم وأردافهم. وبدا أحد المعتقلين مرعوباً بشكل خاص بعد أن واصل أعضاء الميليشيا محاولاتهم لإخفائه، بينما كانت آثار الضرب المبرح على وجهه وجسمه ويديه بادية للعيان. وقال الحرس إن الرجال لم يتعرضوا للضرب في السجن وإنما في مبنى خاص بالاستجواب على الجهة المقابلة من ساحة السجن. وكان جميع المعتقلين محتجزين بالعلاقة مع جرائم عادية؛ وقال بعضهم إنهم ارتكبوا ما نسب إليهم من جرائم بالفعل، بينما احتج آخرون بأنهم أبرياء.

أحد المعتقلين في مصراتة يظهر لمنظمة العفو ندوباً خلفتها الجروح التي أصيب بها عندما تعرض للضرب في الحجز، من بينها الضرب بالسوط والأسلاك، يناير/كانون الثاني 2012©Amnesty International

ب 1 جندي سابق يعيش في طرابلس ويبلغ من العمر 29 سنة. وأعطى منظمة العفو الدولية صوراً تبيِّن الجروح التي لحقت به نتيجة التعذيب، ووصف لنا ما حدث قائلاً:

"حوالي 3 نوفمبر/تشرين الثاني، كنت مع ابن عمي في منطقة قرجي بطرابلس نزور صديقاً لنا. كنا نمشي في الشارع وأردنا أن نوقف سيارة أجرة كي نعود إلى بيت أخي في منطقة مشروع أبو سليم بطرابلس. وفجأة قدِم إلينا رجلان مسلحان لا نعرفهما وأجبرانا على دخول مركبتهما. كانت باصاً صغيراً كتب عليه 'ثوار جبل نفوسة'... وقاما بعصب أعيننا وباقتيادنا إلى مكان مجهول بدا واضحاً أنه كان ورشة حرفية فيما مضى.

" وكان هناك في المكان أربعة رجال آخرين بالإضافة إلى الرجلين. اتهموني بأنني كنت أقاتل إلى جانب قوات القذافي. فأخبرتهم بأنني لم أعد إلى وحدتي العسكرية منذ مارس/آذار.

" وبعد ذلك أجبروني على الاستلقاء على ظهري على سرير وربطوا يدي ورجلي إلى الإطار معدني. وأثناء وجودي في هذا الوضع، راحوا يضربونني بقبضاتهم على وجهي. ثم قاموا بضربي بخرطوم بلاستيكي على قدمي. ولاحقاً،

أجبروني على أن أستدير وأستلقي ووجهي إلى الأسفل، وربطوني ثانية إلى السرير. وقاموا وأنا في هذا الوضع بضربي بخرطوم على ظهري وعلى رأسي. كما صعقوني بالكهرباء على أجزاء مختلفة من جسمي، بما في ذلك على ذراعي الأيسر وصدري. وكانت الأداة التي استخدموها عصا سوداء طولها حوالي 50 سنتيمتراً. وقاموا بصعق ابن عمي بالكهرباء كذلك.

" واستمر التعذيب حتى حوالي الساعة 3 صباحاً. ثم وضعونا في مركبة وأعادونا إلى طريق طرابلس، حيث تركونا."

أحد المعتقلين بندوب من جراء الضرب الذي تعرض له، نوفمبر/تشرين Amnesty International2011©

ب 2 حارس أمني يعمل لدى شركة في طرابلس ويبلغ من العمر 22 سنة، ووصف ما تعرض له من تعذيب في مركز اعتقال تابع لإحدى الميليشيات في طرابلس. أبلغ منظمة العفو الدولية بأنه وثلاثة من زملائه الحراس الأمنيين اعتقلوا من منازلهم على يد الميليشيا في 2 أكتوبر/تشرين الأول واقتيدوا إلى مركز اعتقال في منطقة أبو ستة، بطرابلس. واتهموا بقتل عضو في الميليشيا. وقال ب 2 إنه ضرب بعصا وعلق بالمقلوب وصعق بالصدمات الكهربائية. وعقب أسبوع، نُقل إلى مركز اعتقال في سوق الجمعة، حيث احتجز لثلاثة أسابيع وتعرض للضرب أيضاً. وعقب ذلك، احتجز في سجن عين زارة حتى صدرت الأوامر بالإفراج عن الأربعة جميعاً في 23 ديسمبر/كانون الأول 2011. بيد أن ب 2 اعتقل مجدداً في 26 ديسمبر/كانون الأول 2011 عقب احتجاجات على الإفراج عنهم، واقتيد إلى مركز اعتقال تابع لميليشيا أخرى، حيث تعرض للضرب والإهانة. وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2011، تعرض للضرب على باطن قدميه (طريقة في التعذيب تعرف بالفلقة). وقال:

"أخذوني إلى مكتب في الطابق العلوي حيث ربطوا ساقي بعصا وراحوا يضربونني بخرطوم على باطن قدميّ... لم يعصبوا عيني واستطعت أن أرى من شاركوا في ضربي. كان هناك حوالي ستة من الحراس- بمن فيهم الاثنان اللذان ضربوني فلقة."

ووصف عدة أشخاص اقتيدوا إلى مركز اعتقال تابع لإحدى الميليشيات في جنزور، بالقرب من طرابلس، لمنظمة العفو الدولية المعاملة التي تلقوها.

فأوضح **ب 3**، وهو ضابط شرطة سابق يبلغ من العمر 40 سنة ومتزوج ولديه ثلاثة أولاد، وكان قد اعتقل فيما سبق على يد إحدى الميليشيات في ديسمبر/كانون الأول 2011، ما حدث له عندما احتجز هناك ليوم واحد في يناير/كانون الثاني 2012، على النحو التالي:

"يوم 18 يناير/كانون الثاني، حوالي الساعة 6 صباحاً، تم إيقافي أثناء قيادتي السيارة بالقرب من المقر الرئيسي لميليشيا محلية في جنزور. قاموا بتكبيل يدي واقتادوني إلى مصنع الصابون. وأخذت للاستجواب في اليوم الأول. تعرضت للضرب بحزام وبعصا. وضربوني بشكل رئيسي على كتفي وظهري. واستمر هذا نحو 30 دقيقة. ولكن لم تعد هناك آثار لذلك."

ب 4، البالغ من العمر 23 سنة، والذي رأى مندوب منظمة العفو الدولية آثار الضرب التي ما زالت بادية للعيان على قصبة ساقة اليسرى، قال:

"يوم 18 يناير/كانون الثاني، أوقفت في حوالي الساعة 6 صباحاً وأنا أقود سيارتي بالقرب من المقر الرئيسي لإحدى الميليشيات المحلية في جنزور. أخذوني إلى مكاتب مقرهم الرئيسي. واتهموني بأنني قد سرقت بضائع، ولكنني كنت أنقل هذه البضائع كسائق. ثم قالوا إنني كنت أقود سيارة غير مرخصة. وبعد 15 دقيقة من وصولنا، أخذوني إلى غرفة أخرى، حيث طلبوا مني أن أقف ووجهي إلى الحائط. كان هناك عدة رجال في الغرفة، ربما يصل عددهم إلى سبعة. قاموا بضربي بحزام وبعصي. وانكسرت إحدى العصي نتيجة للضرب. وبعد حوالي ساعة، توقف الضرب."

وأبلغ **ب 5**- الذي يبلغ من العمر 22 سنة واحتجز في مرفق الاعتقال نفسه، وهو خريج جامعي في علوم الحاسوب وينتمي إلى عائلة هناك تصور بأنها من الموالين للقذافي - منظمة العفو الدولية أنه في 29 ديسمبر/كانون الأول 2011، حوالي الساعة 10 صباحاً، اقتيد هو وشقيقه من بيت عائلتهم في حي غوط الشعال، بجنزور، على يد أعضاء إحدى الميليشيات. وقال ب 5:

"راحوا يضربونني ونحن على الطريق إلى مركز الاعتقال. واستعملوا شتائم بذيئة. وفي مركز الاعتقال، علِّقت من قضبان معدنية لبوابة وضربت بعصا وبكيبل. واستمر هذا ساعات. وعقب ذلك، أخذت إلى غرفة أخرى للاستجواب، حيث صعقوني بالكهرباء. ربطوا ساقي وأنا مستلق على ظهري على أرض الغرفة. وجرى توصيل سلكين كهربائيين مشحونين بأصابع قدمي. أعتقد أنهم استخدموا تياراً كهربائياً من مقبس الكهرباء في الغرفة. وكرروا ذلك ست أو سبع مرات. ثم أخذت إلى غرفة منعزلة، حيث بقيت طيلة ثلاثة أيام."

وكان **ب 6**، وهو عربي غير ليبي يبلغ من العمر 55 سنة ويعمل مهندساً إلكترونياً ويعيش في ليبيا مع زوجته في جنزور، لا يزال يحمل آثار كدمات على ردفيه عندما تحدث إلى منظمة العفو الدولية. قال:

"في 4 يناير/كانون الثاني، حوالي الساعة 10 مساء، اعتقلت على أيدي [الميليشيا] في جنزور لأن امرأة ليبية دخلت معها في جدالٍ – وربما أكون قد دفعتها – تقدمت بشكوى ضدي. ومع أن المرأة سحبت شكواها عقب ثلاثة أيام، إلا أنني بقيت رهن الاعتقال. وبعد عدة أيام، اقتادوني للاستجواب. كان هناك ثلاثة منهم في الغرفة وأبلغني أحدهم أنني بصفتي مواطناً لدولة أجنبية ينبغي علي أن أتصرف بأدب مع النساء الليبيات. طلب مني أن أخلع سروالي وأن أستلقي على الطاولة. ثم راح أحدهم يضربني بخرطوم. وما زالت آثار الكدمات ظاهرة على الأجزاء الخلفية من جسمي. وقاموا كذلك بركلي وبلكمي بقبضاتهم."

واعتقل **ب 7**، وهو بائع سجائر يبلغ من العمر 26 سنة، في 9 أكتوبر/تشرين الأول من قبل ميليشيا في موطن سكنه سرت، واقتيد إلى مقر "الأمن العسكري الوطني" في مصراتة، وما زال هناك يتعرض للضرب على نحو متكرر. ووصف لنا كيف عومل في 19 يناير/كانون الثاني، عندما اقتيد إلى مكتب التحقيق، حيث احتشد عدة أشخاص بملابس مدنية:

"تناول أحدهم زجاجة وضرب بها رأسي. ثم أجبروني على الجلوس على الأرض وأوثقوا يدي خلف ظهري. ركلوا رأسي. وضربوني على جميع أجزاء جسمي بخرطوم، وبعصا خشبية وبكبيل يستخدم في السيارات. كانوا يريدون مني إعطاءهم معلومات لم أكن أعرفها."

المعتقلون من أصول تاورغائية

ظل أبناء منطقة تاورغاء ، وهم ليبيون سود البشرة، عرضة للأعمال الانتقامية والهجمات الثأرية، بصورة خاصة، على أيدي ميليشيات مصراتة، لأن منطقتهم كانت قاعدة لقوات القذافي أثناء حصارها لمصراتة، وبسبب أن العديد من التاورغاء كانوا يدعمون القذافي أثناء النزاع، حسبما زُعم. وبدا عدد الأشخاص من تاورغاء بين المعتقلين كبيراً على نحو غير متناسب، وقال معظم من قابلتهم منظمة العفو الدولية إنهم تعرضوا للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة.

ب 8 جندي من تاورغاء يبلغ من العمر 26 سنة واعتقل في 26 سبتمبر/أيلول 2011 على أيدي ميليشيا على بعد 20 كيلومتراً إلى الجنوب من سرت أثناء سفره مع عائلته إلى جفرة. ونقل في ذاك المساء إلى مركز اعتقال تابع للشرطة العسكرية في مصراتة، حيث بقي لأسبوعين أو ثلاثة. وقال إنه تعرض هناك للإساءة، بما في ذلك للضرب بكيبل بلاستيكي. وعقب نقله إلى مراكز اعتقال مختلفة أخرى، وعموماً دون أن يتعرض للإساءة، نُقل في أوائل يناير/كانون الثاني إلى مركز الاعتقال التابع "للأمن العسكري الوطني" في مصراتة. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"هذا الصباح [ربما 3 يناير/كانون الثاني] جاءوا إلي وأخذوني إلى مكتب التحقيق في الطابق العلوي. كان هناك حوالي خمسة رجال بملابس مدنية في المكتب. أهانوني لأنني من تاورغاء. فأبلغتهم أن قاعدتي كجندي كانت في سرت، وأنني لم أشارك في القتال في مصراتة. إلا أنهم لم يصدقوني. تناوبوا على ضربي وجلدي. وضربوني كذلك على يدي اليمنى، وهي الآن متورمة، وعلى رأسي. علقوني من الطرف العلوي للباب من معصمّي لحوالي ساعة وظلوا يضربونني. وقاموا كذلك بركلي. ما زلت أشعر بالألم في جنبي الأيسر. وعصبوا عيني قبل أن يعيدوني إلى الزنزانة."

ب 9، وهو ضابط في الجيش من طرابلس ومن أصول تاورغائية يبلغ من العمر 45 سنة، تعرّض لانتهاكات أثناء احتجازه في مرفق اعتقال تابع لإحدى الميليشيات في طرابلس. فعقب سقوط العقيد القذافي في أغسطس/آب، لم يلتحق بوظيفته لأسابيع. ولكن عقب نداء عام وجِّه للناس كي يعودوا إلى عملهم، ذهب في أكتوبر/تشرين الأول إلى قاعدته العسكرية في طرابلس، التي كانت إحدى الميليشيات ذات الصلة بمصراتة قد استولت عليها:

أحد التاورغائيين يظهر لمنظمة العفو الدولية الندوب الناجمة عن الضرب الذي تعرض له، أكتوبر/تشرين الأول
©Amnesty International.2011

"في 2 يناير/كانون الثاني 2012، حوالي الساعة 5.30 مساء، اقتادني حوالي 10 رجال – بعضهم يرتدون الزي الحربي المرقط، وآخرون بملابس عادية- من بيتي في وسط طرابلس. أخذوني إلى قاعدتهم [الميليشيا] في طرابلس، حيث بقيت محتجزاً لنحو 24 ساعة. ولدى وصولي إلى القاعدة، أخذت إلى مكتب للتحقيق. ثم أخذوني إلى غرفة قريبة، حيث قاموا بتعذيبي. وكان من شاركوا في تعذيبي يتناوبون على ضربي – وكان هناك أربعة إلى ستة أشخاص منهم.

" حتى قبل أن يسألوني أول سؤال، ضُربت بعصا خشبية وبكبيل مطاطي سميك بينما كنت مربوطاً من أحد معصمي بالقضيب الحديدي للشباك، ومن الآخر بخزانة معدنية أو ما شابه.

" ولاحقاً، ربطوني بالإطار المعدني لسرير وضربوني من جديد بكبيل مطاطي. وتسبب الضرب بجروح نازفة، وما زالت الندوب بادية للعيان على جسمي. وأدى الضرب إلى خلع كتفي اليمنى أيضاً، واحتاج هذا إلى جراحة لمعالجته. وقبل أسبوعين، كان جسمي كله مغطى بالندوب.

"أخضعوني كذلك للصعق بالكهرباء بتثبيت أسلاك مشحونة بجسمي وأنا مستلق على الأرض. سلطوا الكهرباء إلى جميع أجزاء جسمي – بما في ذلك إلى معصميّ وأصابع قدمي. وفي إحدى المرات، غبت عن الوعي، وألقوا ماء علي لكي أستفيق."

وقال إنه يعتقد أن السبب الوحيد لاعتقاله هو أن زميلاً له وشى به إلى الميليشيا بأنه من أصول تاورغائية.

ب 10، وهو جندي من تاورغاء متزوج ولديه خمسة أولاد ويبلغ من العمر 40 سنة، تعرّض لانتهاكات في مركز اعتقال الدفنية، بالقرب من مصراتة. وقال إنه وجندياً آخر من تاورغاء اعتقلا في 9 يناير/كانون الثاني 2012، على أيدي أعضاء في ميليشيا تتخذ من مصراتة قاعدة لها، من مخيم التاورغاء أقيم بالقرب من طريق المطار في طرابلس:

"في وقت قريب من 9 يناير/كانون الثاني، قدِم رجلان مسلحان إلى المخيم حيث نعيش في طرابلس... وكان الرجلان يحملان معهما وثيقة صادرة عن ميليشيا تتضمن اسمي واسم شخص آخر أبرزاها لنا. وأخذونا في بداية الأمر إلى مركز اعتقال في طرابلس، حيث بقينا ثلاثة أيام. لم نتعرض للضرب في ذاك المكان. وعقب ثلاثة أيام، اقتادونا إلى

مركز اعتقال بالقرب من مصراتة. وصلنا إلى مركز الاعتقال في المساء، وراح رجلان، أحدهما يرتدي بزة عسكرية والآخر بملابس مدنية، يعذباننا قبل أن يوجها إلينا أي سؤال. وكنت حاضراً عندما قاموا بتعذيب زميلي الآخر، ومارسوا أشكال التعذيب نفسها على كلينا. صعقونا بأداة كهربائية. وقاموا أيضاً بضربنا بقبضاتهم وركلونا بينما كنا مستلقين على الأرض. سألوا عما إذا كنا من قوات القذافي أثناء القتال. واستمر هذا ساعة أو أكثر. وبعد هذا لم يضربونا."

المعتقلون من الأصول المشاشية

استُهدف أفراد قبيلتي المشاشية والقواليش في منطقة جبل نفوسة بالمثل على أيدي الميليشيات بسبب دعمهم المزعوم لقوات القذافي أثناء النزاع المسلح. ويستهدف الأشخاص المنتمون إلى قبيلة المشاشية وقرية القواليش على وجه خاص من قبل ميليشيات من الزنتان.

ب 11 جندي يبلغ من العمر 20 سنة وتعود أصوله إلى مناطق المشاشية، ولكنه يعيش مع والديه في طرابلس. ورأته منظمة العفو الدولية في يناير/كانون الثاني 2012 بعد فترة وجيزة من إخلاء سبيله من الحجز، حيث كان يتلقى العلاج في المستشفى لما لحق به من جروح بسبب التعذيب، وبالكاد كان يستطيع الكلام. وتحدث أخوه إلينا فقال:

"في 16 يناير/كانون الثاني مساء، جاء نحو 10 رجال مسلحين ومعهم مركبتان – ومن الواضح أنهم كانوا يتبعون لميليشيا من الزنتان – إلى بيت عائلتنا في طرابلس. ولم يبرز المسلحون أي مذكرة توقيف. وكان هناك رجل يرافقهم [وكان على ما بدا قريباً لأحد رجال الميليشيا] واتهم أخي بأنه قد هدده بسكين في حادثة وقعت قبل نحو سبعة شهور، ولم يصب فيها أحد. واقتاد المسلحون أخي بعيداً عن المنزل. وفي اليوم التالي، بحثنا، أبي وأنا، عن أخي في كل مكان، وتمكنا في نهاية المطاف من أن نجده في مركز اعتقال بالقرب من مطار طرابلس الدولي. وعقب إخلاء سبيله، أبلغني أخي أنه اقتيد في بداية الأمر إلى مزرعة بالقرب من المطار، حيث تعرض للإساءة. وقال إنه رُبط إلى عمود وضُرب، بما في ذلك على ظهره وساقيه وأعضائه التناسلية. وكان الرجال المسلحون الذين أساءوا إليه، على ما يبدو، هم أنفسهم الذين أخذوه من البيت."

المعتقلون من رعايا الدول الأفريقية جنوب الصحراء

ظل الأشخاص الذين اعتقلوا ممن ينتمون إلى دول أفريقية جنوب الصحراء عرضة على نحو خاص للإساءات. فبينما اعتقل العديد من الأفارقة من مواطني دول جنوب الصحراء أثناء النزاع المسلح وفي الأسابيع التي تلت ذلك بسبب تفشي اعتقاد بأن قوات القذافي جندت مرتزقة أفارقة ضد قوات "المجلس الوطني الانتقالي"، يقبع العديد منهم حالياً رهن الاعتقال بسبب الاشتباه "بعدم قانونية" وضعهم، أو لأسباب تتصل بذلك.

وعندما زار مندوبو منظمة العفو الدولية سجن عين زارة في يناير/كانون الثاني 2012، كان هناك نحو 400 من المعتقلين ذوي الأصول الأجنبية، وبصورة رئيسية من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، من أصل قرابة 900 معتقل.

وطبقاً لإدارة السجن، فإن نحو 10 بالمئة من مواطني الدول الأجنبية متهمون بأنهم شاركوا في القتال أثناء النزاع. وقال عدة أفارقة من جنوب الصحراء ممن قابلتهم منظمة العفو الدولية في الحجز أو عقب إخلاء سبيلهم إنهم تعرضوا للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة.

فقبض على **ب 12**، وهو سوداني يبلغ من العمر 36 سنة، في مخزن الأدوية الذي يديره في حي أبو سليم في طرابلس. وقبض معه على صديق سوداني له يبلغ من العمر 36 أيضاً، ويعمل طباخاً، حيث كان في مخزن الأدوية عند صديقه. وأبلغ ب 12 منظمة العفو الدولية ما يلي:

"في 22 ديسمبر/كانون الأول، حوالي الساعة 3 من بعد الظهر، جاء رجل بملابس مدنية إلى مخزني في طرابلس. لم يبرز أي مذكرة توقيف وأخذني وصديقي إلى مركبة كانت تنتظر. وفي المركبة، كان هناك ليبيان آخران يعملان معه. ونقلونا إلى المجلس المحلي لحيِّنا، حيث أبقونا حتى ظهر اليوم التالي. ولم يسئ أحد معاملتنا هناك. وفي اليوم الثاني، وصلنا بعد الظهر إلى سجن عين زارة. وعقب وصولنا مباشرة، تعرضنا للضرب على أيدي مجموعة من 8- 10 من الحراس. وتلقى صديقي لكمة على أنفه من قبل أحد الحراس. وما زال يحمل أثر جرح على معصمه الأيمن نتيجة ضربه من قبل أحد الحراس بعصا. وضربنا أيضاً بخرطوم ماء قاس.

" وفي عين زارة، تقاسمت زنزانة مع صديقي، ومع سوداني آخر وأربعة أجانب آخرين. هناك قسم خاص بالأجانب في سجن عين زارة. وفي 24 ديسمبر/كانون الأول مثلنا أمام المحققين في السجن... واقترح المحقق أنه إذا ما أردنا أن يفرج عنا، فإن علينا جمع النقود من أصدقائنا حتى يمكن إعادتنا إلى السودان. رفضنا وأُعدنا إلى زنزانتنا. وفي وقت قريب من 29 ديسمبر/كانون الأول، أخذنا مرة أخرى إلى المحققين، الذين أمروا بالإفراج عنا."

ووصف أحد السودانيين الذين تقاسموا الزنزانة مع ب 12 وصديقه، وهو **ب 13** البالغ من العمر 27 سنة، ما حدث عندما نُقل إلى سجن عين زارة:

أحد المهاجرين يظهر لمنظمة العفو الندوب الناجمة عن التعذيب الذي تعرض له، يناير/كانون الثاني 2012
©Amnesty International

"تعرضت للضرب فور وصولي. قام أحد الحراس بضربي على مؤخرة رأسي – وعلى ما يبدو بخرطوم ماء قاس –

وتسبب هذا لي بنزيف شديد. أخذوني إلى عيادة السجن، حيث قطبوا جرحي."

وأخلي سبيل الرجال الثلاثة في 1 يناير/كانون الثاني 2012 وأصدرت لهم وثائق من قبل سجن عين زارة تقول إنه أفرج عنهم "دون كفالة".

ب 14، البالغ من العمر 25 سنة، من الأورومو ولا يحمل أية جنسية. أبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"في 8 نوفمبر/تشرين الثاني، كنت أسافر مع مجموعة من الأجانب في حافلة من بنغازي في اتجاه طرابلس. وكان هناك في الحافلة نحو 60 شخصاً بينهم مصريون وليبيون وصوماليون. وعند نقطة تفتيش بالقرب من مصراتة، أوقفنا مسلحون وصعدوا إلى الحافلة. طلبوا هوياتنا الشخصية ثم طلبوا من 10 صوماليين ومني النزول من الحافلة. وتحركت الحافلة من دوننا.

"أُخذنا واحداً تلو الآخر إلى غرفة لاستنطاقنا. وعندما دخلت الغرفة، كان هناك رجلان في الغرفة صاحا بي. قالا أشياء من هذا القبيل: 'لم نعد نريدكم أنتم الأفارقة، القذافي جاء بكم. والآن وقد ذهب، بإمكانكم العودة إلى بلادكم' ... وعباً أحدهم مخزن طلقات في بندقية الكلاشنيكوف قريباً من رأسي وأطلق عدة رصاصات عبر النافذة... ثم راحوا يضربونني على جميع أجزاء جسمي- بما في ذلك على أعضائي التناسلية. واستعملوا في ضربي عصا سوداء لدنة. وقاموا كذلك بركلي. وتعرض الأفارقة الآخرون للضرب المبرح بالمثل.

"احتجزنا لنحو أربعة أيام عند نقطة التفتيش. وفي اليوم الخامس، نقلونا إلى مركز الاعتقال في مصراتة، حيث بقينا في غرفة واحدة... وأجبرونا على الوقوف ووجهونا إلى الحائط. أُجبرنا على خلع قمصاننا وضربونا بأسلاك كيبل على ظهورنا. كان ظهري ينزف، وفي الليل لم أستطع النوم من الألم. وبعد عدة أيام، قرروا أن يخلوا سبيلنا."

ونقل **ب 15**، وهو شقيق ب 14 ويبلغ من العمر 19 سنة، لمنظمة العفو الدولية ما تعرض له من انتهاكات:

"حوالي 26 أكتوبر/تشرين الأول، كنت مسافراً ومعي رجل إريتري إلى طرابلس من بنغازي عندما أوقفنا رجال مسلحون في سرت. احتجزنا لثلاثة أيام في مكان لا أعرفه في سرت. وقاموا بضربنا عدة مرات بكيبل بلاستيكي... وعقب ثلاثة أيام، جاء رجل وأخذنا إلى مكان في الصحراء، حيث أبلغنا بأن علينا أن نعتني بالماعز. وتركنا هناك لعدة أسابيع ولم نتلق أي أجر. وأخيراً قررنا الهرب.

" بعد حوالي ثلاثة أيام دون طعام أو ماء، التقطنا رجل ليبي. ونقلنا بسيارته إلى إحدى الميليشيات في مصراتة، وأبلغهم باعتقاده بأننا مرتزقة وتركنا هناك. طُلب منا أن نخلع قمصاننا وضُربنا بحبل على ظهرينا. واتهمونا بأننا مرتزقة. وفي اليوم التالي، أخذت إلى غرفة حيث صعقوني بالكهرباء في أجزاء مختلفة من جسمي- بما في ذلك على ذراعي وظهري. وفي الليلة التالية، ربطوا ساقي إلى كرسي وأجبروني على الانحناء وضربوني بعصا على ظهري. وبعد حوالي أسبوع، أخلوا سبيلنا. ولحسن الطالع، كنت قد أخفيت بعض النقود في جوربي فتمكنا من الوصول إلى طرابلس."

ولم يتوان أعضاء الميليشيات عن الإساءة إلى الرعايا الأجانب حتى دون أن يقبضوا عليهم. فعلى سبيل المثال، أبلغ رجل سوداني منظمة العفو الدولية أنه أوقف في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 على أيدي مسلحين وهو في طريقه من بنغازي إلى طرابلس. واتهم مع مواطني دول أفريقية آخرين بأن وضعهم غير قانوني وهُددوا. وتعرض بعضهم للضرب.

لقد وعد "المجلس الوطني الانتقالي" باحترام التزامات ليبيا بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان.[11] وليبيا دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية" وفي "الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"، وبصفتها هذه، يتعين على السلطات منع التعذيب وفتح تحقيق حيثما تتوافر أسس معقولة للاشتباه بأن أعمال تعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة قد وقعت- حتى في حال عدم تقدم أحد بشكوى رسمية – وتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى ساحة العدالة، وبالمقابل، تقديم التعويض للضحايا. وينبغي على السلطات أيضاً اتخاذ تدابير ملموسة لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك عن طريق منح الهيئات المستقلة الحق في مراقبة أوضاع المعتقلين في جميع السجون وغيرها من أماكن الاحتجاز. بيد أن الحكومة الانتقالية، وفيما يتعلق بهذين الالتزامين بموجب قانون حقوق الإنسان، قد اختارت التخلي عن واجباتها.

4. الوفيات في الحجز

بيَّن تشريح الجثة وجود آثار كدمات في خطوط متوازية في مختلف أنحاء الجسم؛ وعلامات على الصعق بالكهرباء؛ وفقدان أظفرين من أظافر اليد اليسرى؛ وآثار حروق على الجبين وعلى الذراع والرسغ الأيسر؛ وكدمات في المنطقة المحيطة بكلا الكاحلين؛ وسحجات شديدة على باطن القدمين.

التقرير الطبي الخاص بتشريح جثة فخري الحضيري العماري، الذي فارق الحياة في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2011

تملك منظمة العفو الدولية معلومات تفصيلية عن ما لا يقل عن 12 معتقلاً فارق الحياة أثناء احتجازه من قبل الميليشيات، منذ سبتمبر/أيلول 2011، سواء في حجزها الخاص أو في المستشفى، وخلال ساعات من اعتقالهم. واطلعت منظمة العفو الدولية على تقارير الطب الشرعي أو تحدثت إلى من قام بفحص الجثث من الأطباء بشأن تسعة من هذه الحالات. وإجمالاً، عثر على كدمات أو على أدلة أخرى تشير إلى التعذيب أو غيره من أشكال سوء المعاملة، وفي عدة حالات، خلص الكشف الشرعي إلى أن الوفاة قد تسببت عن انتهاكات. وفي ما لا يقل عن 10 حالات، تم إبلاغ السلطات بالوفيات. ووقعت ثمان من هذه الحالات قبل أكثر من ثلاثة أشهر من كتابة هذا التقرير، ولم تُتخذ أي تدابير ذات مغزى لجلب الجناة للمحاكمة. وقد أبلغ أقارب عدد من الضحايا منظمة العفو الدولية أنهم يشعرون بغضب شديد من أن السلطات لم تُعن باتخاذ الإجراء المناسب للتحقيق في الوفاة، ولإخضاع الأشخاص المسؤولين للمحاسبة عما ارتكبوا من جرائم.

ج 1، البالغ من العمر36 سنة ، عامل مصنع من تاورغاء ومتزوج وله ثلاثة أولاد، وتوفي خلال يوم واحد من اعتقاله في 12 سبتمبر/أيلول 2011 في طرابلس على يد ميليشيا من مصراتة. إذ أوقفته الميليشيا مع بعض أقاربه وهم مسافرون في سيارتهم. وأُمرت القريبات من الإناث والأطفال بالنزول من السيارة، ثم قاموا بقيادة السيارة ومعهم ج 1. وقال أحد الشهود إن السيارة أوقفت من قبل خمسة رجال مسلحين، ثم وصل المزيد من المسلحين. وقال آخر إن إحدى مركبات الميليشيا كانت تحمل منصة إطلاق صواريخ، بينما كتب اسم ميليشيا تتخذ من مصراتة قاعدة لها على أحد جوانبها. وإلى أن عثرت العائلة على جثته بعد حوالي الشهر في مستشفى في طرابلس، لم يكن لديها أي علم بمصيره.

وأظهر الفحص الشرعي وجود أنماط من الإصابات تظهر أنه قد تعرض للضرب بأدوات، وتشير إلى أنه قد توفي نتيجة ما تعرض له من انتهاكات. وتقدمت العائلة بشكوى إلى الشرطة، ولكن لم يفتح أي تحقيق فعال في ظروف وفاته.

عبد الحكيم ميلاد جمعة قلهود، وهو مدير مدرسة من قربولي، شرقي طرابلس، ويبلغ من العمر 50 سنة ، متزوج ولديه سبعة أولاد، اعتقل من منزله في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2011 حوالي الساعة 10 مساء على أيدي أعضاء في ميليشيا محلية. وفي الأيام التي تلت شاهده الأطباء مرتين: في المرة الأولى، أحضره أعضاء في الميليشيا إلى مستشفى قربولي، حيث كان يشكو من ألم في البطن وغير قادر على الكلام تقريباً. وفي المرة الثانية، استدعي طبيب إلى مركز الاعتقال، حيث وجد المريض غير قادر على الكلام أو الحركة. وفي كلتا المناسبتين، وجد الأطباء كدمات متعددة فى جميع أنحاء جسده وأوصوا على نقله إلى المستشفى للعلاج. وتجاهلت الميليشيا المشورة الطبية، وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2011، أحضر مسلحون جثته إلى المستشفى المحلي. ولم تسمع عائلته، التي أخبرتها الميليشيا في وقت القبض عليه أنه سوف يعود في الليلة نفسها عقب استجوابه، أية أخبار جديدة عنه حتى 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011، عندما أبلغوا بأنه قد توفي. وبيَّن الفحص الشرعي وجود أنماط من الإصابات تظهر أنه قد تعرض للضرب بأدوات، وخلُص إلى أنه قد فارق الحياة نتيجة تعرضه لانتهاكات. وتضمن تقرير الطب الشرعي وصفاً للسحجات والكدمات التي غطت طرفيه العلويين والسفليين، وظهره وأعضاءه التناسلية، وعلامات خلفتها الأربطة التي شدّ بها كلا رسغيه.

فتحي إمحمد علي الاحمير، البالغ من العمر 26 سنة، اعتقل على يد إحدى الميليشيات وهو في طريقه إلى مسجد بالقرب من بيته في طرابلس في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2011. وفي الساعة 10 من مساء اليوم التالي، ذهبت الميليشيا إلى بيته واقتادت شقيقه إلى مرفق للاعتقال في المقر الرئيسي للميليشيا. وأبلغ الأخ منظمة العفو الدولية أنه وضع في زنزانة مع أخيه، الذي كان آنذاك قد تعرض للضرب المبرح على وجهه وجسمه. ثم قامت الميليشيا بضرب فتحي أمامه. وقال إنه هو نفسه لم يتعرض للضرب الشديد، ولكنه صعق بالكهرباء- أربع مرات في اليوم الأول. وفي يومه الثاني هناك، قال إن الميليشيا أخرجت فتحي من الزنزانه مدة 10 دقائق أو نحو ذلك، وقاموا بضربه من جديد. وأفرج عن شقيق فتحي عقب ستة أيام، ولكن فتحي ظل رهن الاعتقال.

ذهب والدهما إلى المقر الرئيسي للميليشيا وأُبلغ في بداية الأمر أن فتحي كان هناك ولكن الزيارات ممنوعة. وعقب نحو ثلاثة أسابيع، أبلغ بأن فتحي قد نقل إلى الزنتان ومن ثم إلى القلعة، بالقرب من يفران. وذهب الوالد إلى المقر الرئيسي للميليشيا المحلية في كلا الموقعين، ولكن لم يجده. وأخبر ممرض العائلة بعد ذلك أن جثة فتحي موجودة في مشرحة مستشفى طرابلس المركزي. وأبلغت عائلته منظمة العفو الدولية أن جثته كانت تحمل آثار جروح عميقة في كل مكان، وكذلك آثار حروق من الصعق بالكهرباء. وطبقاً لشهادة الوفاة، فقد كانت يدا وقدما فتحي موثوقتين عندما أحضرت جثته إلى مجلس القلعة المحلي. وتقدمت العائلة بشكوى إلى الشرطة، التي قدمتها، حسب قول العائلة، إلى المدعي العام العسكري في العاصمة.

وطبقاً للفحص الشرعي، فقد تم ضرب فتحي مرات عديدة على جميع أجزاء جسدة، وكانت يداه وساقاه مقيدتين بشدة، ما تسبب له بكدمات وسحجات، وأصيب بجروح بواسطة أدوات معدنية، كما قام أحدهم بالضغط على عنقه. وخلُص إلى أن سبب الوفاة هو الضرب الذي ألحق بها إصابات متعددة في جميع أنحاء جسدة.

عبد اللطيف (لطفي) عياد محمد أزبيدة اعتقل في 11 سبتمبر/أيلول 2011 على أيدي ميليشيا من مصراتة بالقرب من طرابلس، ولكنه سلِّم على الفور إلى المجلس المحلي. ونُقل لاحقاً إلى المجلس العسكري لسيدي خليفة، في

المبنى السابق للأمن الداخلي، بوسط طرابلس (شارع الجماهيرية، الآن شارع 17 فبراير). وتمكنت العائلة من زيارته مرة واحدة، وفي مرات لاحقة، تمكن من الاتصال بهم من هاتف أحد الحراس المتعاطفين معه. وكانت آخر مرة اتصل فيها في 22 أكتوبر/تشرين الأول، ليطلب منهم طعاماً للطفي، حيث قامت العائلة بإيصاله إلى مركز الاعتقال وقُبل منها.

وفي ليلة 25/26 أكتوبر/تشرين الأول، تعرض عبد اللطيف زبيدة لضرب مبرح، وفي الساعة 7 صباحاً نقل إلى المستشفى المركزي القريب. وتوفي على الفور تقريباً. ويظهر شريط فيديو صوِّر في المشرحة ظهر عبد اللطيف وهو مسود تماماً وكدمات عميقة تغطي كتفيه وركبتيه، بينما كانت جروح مفتوحة لا يكسوها اللحم تظهر في أسفل ساقيه وصدره، إضافة إلى آثار جلد بالسوط وجروح في القسم العلوي من ذراعيه. وبيَّن فحص الطبيب الشرعي وجود كدمات وسحجات في مختلف أنحاء الجسم، وكذلك علامات على رأسه وأذنيه وحلمتي ثدييه تسببت عن صدمات كهربائية. وخلص التقرير إلى أن الوفاة قد نجمت عن انتهاكات جسيمة تسببت أيضاً في هذه الجروح.

صورة من شريط فيديو تظهر آثار التعذيب على رِجل عبد اللطيف عياد محمد أزبيدةPrivate©

قدما فخري الحضيري العماري وقد لقي مصرعه في نوفمبر/تشرين الثاني من جراء التعذيب، نوفمبر/تشرين الثاني 2012 Private©

فخري الحضيري العماري توفي في 19 نوفمبر/تشرين الثاني نتيجة للتعذيب. وبيَّن تشريح الجثة وجود آثار جروح في خطوط متوازية عرضية على جسمه؛ وعلامات على صدمات كهربائية؛ وفقدانه أظفرين من أظافر يده اليسرى؛ وآثار حروق على جبينه، وعلى ساعده الأيمن ورسغه الأيسر؛ وكدمات حول كلا كاحليه؛ وسحجات شديدة على باطن قدميه.

وكان فخري الحديري العماري، وهو متزوج ولديه ولدان ويبلغ من العمر 31 سنة، يعمل ضابط شرطة في تاجوراء، إحدى ضواحي طرابلس، لنحو 12 سنة. وفي 17 أكتوبر/تشرين الأول، حوالي الساعة 7 صباحاً، قدِم عشرات من الرجال المسلحين إلى منازل العائلة في منطقة قصر الأخيار الريفية، على بعد نحو 50 كيلومتراً إلى الشرق من طرابلس. وكانت أسماء عدة ميليشيات مدهونة على مركباتهم، حيث قامت العائلة بتدوين هذه الأسماء. وقام المسلحون بنهب البيت، حيث سرقوا النقود والهواتف النقالة، وبتهديد السكان، واقتادوا فخري وأربعة من أشقائه – وهم محمد وعماد وهيثم وإبراهيم. وأخذوا جميعاً إلى مركز للاعتقال في تاورغاء.

وعقب وصولهم، فُصل فخري عن إخوته ولم يروه بعد ذلك. وفي 24 أكتوبر/تشرين الأول، أفرج عن الأشقاء الأربعة، ولكن من دون فخري. وفي 14 نوفمبر/تشرين الثاني، اتصل شخص بأحد أفراد العائلة وعرض عليه، حسبما ذُكر، إخلاء سبيل فخري مقابل سيارته. وفي اليوم التالي، سمح لفخري بالاتصال بزوجته لفترة وجيزة وأخبرها أنه بخير.

وفي 19 نوفمبر/تشرين الثاني، تلقت العائلة مكالمة هاتفية من مستشفى أبو سليم تبلغوا فيها أن فخري الحديري العماري قد نقل إلى المستشفى ووضعه حرج. فهرع أفراد العائلة إلى المستشفى، ولكنه كان قد فقد قدرته على التواصل معهم، ثم فارق الحياة بعد دقائق من وصولهم. وتظهر صور الجثمان التي شاهدتها منظمة العفو الدولية وجود كدمات عميقة في جميع أنحاء جسمه وأطرافه، وكذلك جروح مفتوحة في باطن قدميه.

عز الدين الغول، وهو عقيد سابق في الجيش وأب لسبعة أطفال يبلغ من العمر 43 سنة، اعتقل في 14 يناير/كانون الثاني 2012 على أيدي ميليشيا مقرها في غريان، على بعد 100 كيلومتر إلى الجنوب من طرابلس، وتوفي خلال 24 ساعة. وأظهر الفحص الطبي وجود سحجات وجروح عميقة نتجت عن استخدام أدوات حادة في جميع أنحاء الجسم، وخلع عدة أظافر من أصابع يديه؛ وخلُص الفحص إلى أنه توفي نتيجة لما لحق به من أصابات. وقال ما لا يقل عن تسعة رجال آخرين كانوا معتقلين في الوقت نفسه أيضاً إنهم تعرضوا للتعذيب. واحتاج ثمانية منهم إلى أن ينقلوا إلى مستشفيات خارج البلاد لمعالجة جروحهم الخطيرة. وأبلغ أحدهم منظمة العفو الدولية أنه أجبر على الركوع في مواجهة الحائط ويداه مكبلتان خلف ظهره وضرب بصورة متكررة من قبل أشخاص مختلفين بسلسلة معدنية وخرطوم بلاستيكي وكيبلات كهربائية وقضيب معدني. وقال إن بعض من اعتقلوا معه تلقوا ضرباً أكثر منه شدة وأن بعض أظافر واحد منهم، على الأقل، خلعت أثناء التعذيب.

وعلى الرغم من قوة الأدلة الشرعية وغيرها من الأدلة بأن جميع هؤلاء الرجال قد توفوا نتيجة للتعذيب أثناء وجودهم في حجز الميليشيات، لم تكن السلطات قد أجرت أي تحقيق فعال في ظروف وفاتهم حتى أوائل فبراير/شباط 2012. ويبدو أن بعض التحقيقات الأولية قد أجريت في إحدى الحالات مؤخراً بعد أن أثيرت ضجة كبيرة حولها.

توفي **عمر بريبش**، سفير ليبيا السابق في فرنسا البالغ من العمر 62 سنة، في 20 يناير/كانون الثاني 2012، على ما يبدو نتيجة للتعذيب، وذلك عقب يوم واحد من اعتقاله على يد إحدى الميليشيات التي تتخذ من حي الكريمية، بطرابلس، قاعدة لها. وأظهرت صور لجثته شاهدتها "هيومان رايتس ووتش" وجود كدمات ممتدة فوق بطنه، وجروحاً في كلتا ساقيه، وجرحاً كبيراً في قدمه اليسرى، وخلعاً بادياً للعيان لأظافره. ورأت "هيومان رايتس ووتش" كذلك تقريراً صادراً عن الشرطة القضائية في طرابلس يقول إن عمر بريبش قد توفي بسبب التعذيب، وأن مشتبهاً به لم يسمِّه قد اعترف بقتله. وورد أن مدعي عام مدينة الزنتان فتح تحقيقاً في وفاته.

5. الهجمات الثأرية والنزوح القسري

"عند نقطة ما، فتحت الميليشيات النار بصورة عشوائية على المتظاهرين... وهو ما أدى إلى مقتل حنين والآخرين."

شقيقة حنين صلاح عقيلة زايد، البالغة من العمر 12 سنة التي قتلت في 6 فبراير/شباط أثناء احتجاج على قتل أشخاص في مخيم للنازحين من تاورغاء.

منذ الأيام الأولى للانتفاضة في فبراير/شباط 2011، راح مقاتلو المعارضة يشنون أعمال قتل ثأرية وسوى ذلك من الهجمات ضد الأفراد ذوي الصلات مع نظام القذافي أو من اشتبه بأنهم قد ارتكبوا جرائم تحت حكمه. وعندما استولى مقاتلو المعارضة على المزيد من المدن والبلدات من قوات القذافي، تزايدت مثل هذه الهجمات من حيث وتيرتها ونطاقها، مما أدى إلى نزوح قرى ومجتمعات محلية بأكملها. ولم تحقق السلطات في الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية ولفتت نظر "المجلس الوطني الانتقالي" إليها منذ أبريل/نيسان 2011، ولا سيما في تقريرها الذي صدر في سبتمبر/أيلول 2011 بعنوان "*المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب*"، [12] وما انفكت الهجمات الثأرية التي تقوم بها الميليشيات المؤلفة من مقاتلي المعارضة السابقين تزهق أرواح البشر.

مبنى شقق مهجور في تاورغاء، تعرضت للحرق وتظهر عليها ثقوب من أثر تعرضها لنيران أسلحة صغيرة، فراير/شباط
©Amnesty International 2012

أهالي تاورغاء

في أغسطس/آب 2011، وعقب إخراج قوات القذافي من مدينة تاورغاء ، التي تبعد 30 كيلومتراً إلى الشرق من مصراتة، هاجم مقاتلو المعارضة القادمون من مصراتة المدينة ومن كانوا لا يزالون يعيشون فيها. واضطروا جميع الأهالي، البالغ عددهم نحو 30,000 إلى الفرار، وقاموا بنهب وسلب وإحراق بيوتهم وممتلكاتهم. ومنذ ذلك الوقت، ما برحت الميليشيات المؤلفة من مقاتلي المعارضة السابقين، والتي تتخذ من مصراتة قاعدة لها، تدمر وتحرق على نحو منهجي البيوت والبنية التحتية في تاورغاء بغرض خلق وضع يجعل من المستحيل على ساكنيها العودة إليها.

نساء نازحات من تاورغاء وأطفالهم في طرابلس، فبراير/شباط 2012 ©Amnesty International

ولاحظ مندوبو منظمة العفو الدولية الذين زاروا المدينة في سبتمبر/أيلول 2011، ومن ثم في فبراير/شباط 2012، زيادة لا تخطئها العين في حجم الدمار. فقد قطعت الميليشيات، المؤيَّدة إلى حد كبير من المدنيين في مصراتة والسلطات العسكرية والأمنية، عهداً على نفسها بأن لا تسمح في يوم من الأيام بعودة أهالي المدينة إليها. وحتى اسم المدينة المكتوب على شاخصات الطرق في أطراف المدينة تم مسحه أو طلاؤه بصورة منهجية. أما بيوت وممتلكات التاورغاء الذين كانوا يعيشون في مصراتة نفسها فقد تعرضت لنهب وإحراق مماثل. وفضلاً عن ذلك، ما انفكت ميليشيات مصراتة تطارد الأهالي النازحين من تاورغاء في شتى أنحاء ليبيا وتروِّعهم.

وآخر هذه الهجمات، التي انتشر خبرها في وقت كتابة هذا التقرير، شُنّ في 6 فبراير/شباط، حيث استهدفت مخيم النازحين من تاورغاء في جنزور، إحدى ضواحي طرابلس، والمنطقة المحيطة به. فقتل بالرصاص سبعة مدنيين، بينهم ثلاثة أطفال وعجوز، بيما جرح ما لا يقل عن 13 شخصاً آخر، جراء الهجوم. حيث أطلقت النار على اثنين من الضحايا- وهما **جمعة القذافي** البالغ من العمر 58 سنة، و**نجمة عبد القادر**، البالغة من العمر 61 سنة – داخل مجمع لقاعدة بحرية مهجورة يؤوي نحو 2,500 من التاورغاء النازحين. وقتل خمسة آخرون، وبينهم ثلاثة أطفال، على بعد نحو أربعة كيلومترات من المخيم أثناء مشاركتهم في تظاهرة للاحتجاج على الهجوم، وهم **حنين صالح عقيلة زايد**، البالغة من العمر 12 سنة، و**محمد عطية صالح محجوب**، البالغ من العمر 13 سنة، و**فرج عبد المولى فرج**، البالغ من العمر 15 سنة. وطبقاً لتقارير الطب الشرعي، توفي الضحايا نتيجة لإصابتهم

بجروح من عيارات نارية في الجزء العلوي من الجسم.

جمعة القذافي، 58 عاماً، من مخيم تاورغاء في طرابلس، قُتل في 6 فبراير/شباط ©Private

فرج عبد المولى فرج، 15 عاماً، من مخيم تاورغاء بطرابلس، قتل بالرصاص في 6 فبراير/شباط ©Private 2012

هدى محمد بلعيد القماطي- وهي امرأة تبلغ من العمر 25 سنة وقتل شقيقها، ناصر الدين محمد بلعيد القماطي؛ وعمها، نور الدين بلعيد القماطي، في التظاهرة، وأطلقت عليها النار هي نفسها وأصيبت مع أختها- أبلغت منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنا نسير في اتجاه الشرق على الطريق الرئيسي، نحو مركز المدينة، للتظاهر ضد مقتل رجلين مسنين في مخيمنا في وقت سابق من الصباح. ومرت بجانبنا مركبة للميليشيا، وكانت سيارة بك- أب تحمل على ظهرها مدفعاً مضاداً للطائرات، ووجه أفراد الميليشيا سيلاً من التهديدات والشتائم لنا. كانوا يرتدون ملابس مرقطة. ثم تبع ذلك إطلاق نار عشوائي من قبل الميليشيا. فأصيب شقيقي ناصر الدين، البالغ من العمر 20 سنة، وسقط [أصيب في بطنه وساقه]. ركضت كي أساعده وعندما وصلت إليه أصابتني رصاصة في فخذي الأيسر وسقطت. وهرعت شقيقتي، حمّالة، إلينا لمساعدتنا وأصيبت هي أيضاً برصاصة في الظهر، وهي الآن في حالة خطيرة."

وعندما زارت منظمة العفو الدولية حمّالة في المستشفى، كانت حالتها فعلاً خطيرة وتتكلم بصعوبة بالغة. وتتطابق شهادتها مع الأحداث التي وصفتها أختها.

هدى محمد بلعيد القماطي، 25 عاماً، من مخيم تاورغاء، تعرضت لإطلاق النار وجرحت في 6 فبراير/شباط 2012© Amnesty International

وأبلغت شقيقة نور الدين بلعيد القماطي منظمة العفو الدولية أن النار أطلقت على أخيها في صدره أثناء وقوفه بين المتظاهرين الآخرين.

وأبلغت شقيقة حنين صالح عقيلة زايد، البالغة من العمر 12 سنة، منظمة العفو ما يلي:

"عند نقطة ما، فتحت الميليشيات النار بصورة عشوائية على المتظاهرين. وراح الناس يتراكضون في اتجاهات مختلفة، كل يحاول أن يجد شيئاً يلوذ به من الرصاص. وفي هذه الأثناء، قتلت حنين والآخرون وجرح من جرح. أصيبت حنين في رقبتها. كنت أقف قريباً منها."

ومن الواضح أنه جرت مطاردة الطفلين الآخرين أثناء محاولتهما الهرب إلى مكان آمن. إذ وجد جسداهما على الشاطئ، على بعد بضعة مئات من الأمتار. وطبقاً للفحص الشرعي، أطلقت النار على فرج عبد المولى فرج ثلاث مرات في الظهر ومرة في الذراع الأيمن، بينما أطلقت رصاصة واحدة في الصدر ورصاصة أخرى في الركبة على محمد عطية صالح محجوب.

وأبلغ ناجون من الهجوم وشهود عليه منظمة العفو الدولية أنه كان بين الأفراد المسلحين الذين اقتحموا المخيم في وقت مبكر من صباح 6 فبراير/شباط أعضاء في ميليشيات من مصراتة تمكنوا من تحديد هويتهم في غارات

سابقة، وآخرون قالوا إنهم موظفون في وزارة الدفاع.

وفي مصراتة، يتهم أعضاء عشرات الميليشيات المحلية، وكذلك السلطات المحلية والعديد من الأهالي، أفراد مجتمع التاورغاء بأنهم اغتصبوا وقتلوا مدنيين في مصراتة عندما كانوا يقاتلون إلى جانب قوات القذافي إبان النزاع ما بين مارس/آذار ومايو/أيار 2011. وفي الوقت الحاضر، من المستحيل التأكد مما إذا كانت هذه المزاعم صحيحة أم لا، نظراً لأنه لم يتم حتى الآن تقديم أي ممن اعتقلوا بالعلاقة مع النزاع إلى ساحة العدالة.

لقد ألقت ميليشيات مصراتة القبض على مئات التاورغاء من العاصمة والمدن الأخرى واقتادتهم إلى مصراتة، حيث اعتقلوا تعسفاً وعذِّبوا. وقد فارق بعضهم الحياة في الحجز، بينما ظل آخرون في عداد المفقودين. وفنَّد عشرات التاورغاء ممن قابلتهم منظمة العفو الدولية في مراكز الاعتقال ومخيمات النازحين، وفي أماكن أخرى، المزاعم المثارة ضدهم. واعترف العديد منهم بأنهم قاتلوا إلى جانب قوات القذافي، جلّهم كأفراد في القوات المسلحة، وبعضهم كمتطوعين، ولكنهم قالوا إنهم لم يقترفوا أي أعمال اغتصاب أو قتل. وقال عدة التاورغاء معتقلين إنهم تعرضوا للضرب والتعذيب على نحو متكرر لجعلهم يعترفون بمثل هذه الجرائم. وقال بعضهم إنه اعترف حتى لا يستمر تعذيبه.

إن العديد من أهالي تاورغاء ساندوا النظام السابق فعلاً في مختلف مراحل النزاع، وخدم العديد منهم في القوات المسلحة للقذافي أثناءه. بيد أن بعض التاورغاء أبلغوا منظمة العفو الدولية أن قوات القذافي التي كانت تعسكر في المدينة إبان النزاع لم تسمح للأهالي بالمغادرة، معرّضة إياهم للنيران القادمة من مقاتلي المعارضة والموجودين في مصراتة. ومهما كان مدى الدعم الذي قُدِّم إلى قوات القذافي في تاورغاء إبان النزاع، فإن أهالي المنطقة بمجموعهم ما انفكوا يدفعون ثمن جرائم ارتكبت، حسبما زُعم، على أيدي بعض أفراد المدينة.

أهالي المشاشية

عانت مجتمعات أخرى في أماكن أخرى من البلاد كذلك من الهجمات الثأرية، وفي بعض الحالات شُردوا من ديارهم وقراهم. ويشمل هؤلاء أبناء قبيلة المشاشية، التي تعيش في منطقة جبل نفوسة. ففي يونيو/حزيران- يوليو/تموز 2011، وعقب سيطرة مقاتلي المعارضة القادمين من المناطق القريبة، ولا سيما الزنتان، على المنطقة، طُرد جميع سكان قرية العونية قسراً من ديارهم على أيدي ميليشيات من الزنتان.

وأبلغت امرأة لجأت مع زوجها وأطفالها الثمانية إلى مدرسة في الشقيقة منظمة العفو الدولية في أواخر يناير/كانون الثاني 2012 ما يلي:

"في 20 يونيو/حزيران، هربنا من البيت في العونية لأن الميليشيات المسلحة من الزنتان كانوا يهاجمون المكان. أقمنا في طرابلس لمدة شهر، ثم أتينا إلى هنا. وعندما هربنا، كان الوقت صيفاً وتركنا ملابسنا الدافئة وبطانياتنا ومدافئنا وراءنا في البيت. لم نستطع أخذ شيء معنا لأنه لم يبق مكان لأي شيء في السيارة. والآن البرد شديد وليس لدينا شيء. وكل ما بين أيدينا حصلنا عليه من أناس خيِّرين ومنظمات خيرية، ولكننا أبلغنا الآن بأن علينا أن نغادر المدرسة لأن السنة الدراسية قد بدأت وهناك حاجة للمدرسة. لا أدري أين يمكن أن نذهب وماذا سيحل بنا. لا نملك شيئاً. كان زوجي يعمل في شركة الكهرباء في يفرن، ولكنه الآن لا يعمل لأنه لا يسمح للمشاشية بالذهاب إلى يفرن. سمعنا أن بيوتنا قد أحرقت عن آخرها، ولكننا لم نستطع الذهاب هناك لنتأكد. ونحتاج لمن يساعدنا على العودة إلى ديارنا."

وتعيش أسر أخرى من أهالي العونية في مساكن مستأجرة في طرابلس ومدن أخرى. وقال مدرس وأب لأربعة أولاد

إنه يحاول منذ فراره مع عائلته من العونية إعالة أسرته بالقيام بأشغال متفرقة في طرابلس، ولكنه يجد صعوبة في الإنفاق على أسرته ودفع أجرة المسكن.

وفي يناير/كانون الثاني 2012، أحيت مبادرة للمصالحة قام بها زعماء قبليون وشيوخ عشائر من أنحاء مختلفة من ليبيا آمال عائلات المشاشية بحل العقدة والسماح لهم بالعودة إلى قريتهم. إلا أنه لم يكن قد تم التوصل إلى أي مخرج بحلول منتصف فبراير/شباط 2012.

استهداف "الغرباء"

أدت المواجهات العنيفة التي شهدتها الزاوية بين مؤيدي الانتفاضة وقوات القذافي إلى مشاعر عداء قوية ضد من عُرف عنهم دعمهم النظام السابق وقواته، أو اشتبه بأنهم كذلك، وجرَّت إلى هجمات ثأرية وأعمال انتقامية من جانب الميليشيات المحلية. وكما هو الحال في مصراتة، كان المستهدفون الرئيسيون بهذه الأعمال هم أهالي المدينة، القادمون أصلاً من أجزاء أخرى في ليبيا، ومعظمهم من ذوي البشرة الداكنة.

ففي مشروع إسكان إرزازة، تعرضت العديد من الشقق للنهب والسلب والحرق. وأبلغت أسر كانت تعيش في هذه المباني منظمة العفو الدولية أنه طلب منها المغادرة في بداية الأمر وتعرضت للتهديد، وعقب مغادرتها، أضرمت النار في البيوت. ويقيم جيران هؤلاء ممن لم تحرق بيوتهم بعيداً عن المكان بسبب تلقيهم تهديدات أيضاً بأنهم سوف يحرقون أحياء في بيوتهم إذا بقوا فيها.

لقد كانت بعض العائلات التي استهدفت بهذه الطريقة، وربما العديد منها، فعلاً من مؤيدي النظام السابق وقواته، كما إن بعض الرجال يمكن أن يكونوا قد حاربوا إلى جانب قوات القذافي إبان النزاع.

إحدى المسنات ممن أحرقت شققهم، وتبلغ من العمر 70 سنة، أبلغت منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنت أعيش مع ابنتي غير المتزوجتين ومع ابني وزوجته. وكان ابني الشخص الوحيد الذي يعمل، ولم يكن يعمل لدى النظام، كان حارساً في شركة صينية. وفي 11 ديسمبر/كانون الأول، في منتصف الليل، جاء أفراد ميليشيا مسلحون وطلبوا منا أن نغادر. وكانوا يطلقون النار في الهواء. غادرنا دون أن نحمل شيئاً معنا، واضطررنا أن نبيت ليلتنا عند الناس. وفي اليوم التالي، أحرقوا شقتنا. والآن نقيم أنا وابنتي ونساء أخريات من عائلات حرقت بيوتها عند أناس طيبين، وقد ذهب ابني إلى طرابلس لعلّه يجد عملاً، وتفرق رجال العائلات الأخرى هنا وهناك. لماذا نستهدف بهذا الشكل؟ ألأننا سود البشرة وفقراء؟"

"العائدون" إلى مصراتة

"لا للعائدين والخونة والكلاب." كتابة منقوشة على الجدران في مختلف أرجاء مصراتة، ولا سيما على جدران البيوت التي تم حرقها، والتي هوجمت بالمفرقعات أو استولت عليها الميليشيات في الأشهر والأسابيع الأخيرة.

أما "العائدون" فهم من أهالي مصراتة الذين أقاموا فيها طويلاً وقدموا أصلاً من أجزاء أخرى من ليبيا، ولم يبقوا في مصراتة عندما بلغ النزاع ذروته وفرضت قوات القذافي الحصار عليها وهاجمتها ما بين مارس/آذار ومايو/أيار- يونيو/ حزيران 2011. ويعتبر غيابهم الآن "دليلاً" على ولائهم للنظام السابق. ويُرى في هذا تبريراً لمعاقبة عشرات العائلات عقاباً جماعياً بنفيهم من بيوتهم، ومن المدينة.

أم لأربعة أبناء أبلغت منظمة العفو الدولية ما يلي:

"عشنا في مصراتة منذ تزوجنا في سنة 2000، وولد جميع أطفالنا هنا وعملنا هنا. وأثناء الحرب، غادرنا لأننا كنا خائفين. ذهبنا أولاً إلى زليتان، ومن ثم إلى طرابلس، وبعدها إلى تونس. وعدنا من تونس إلى مصراتة في أغسطس/آب عن طريق البحر، ووجدنا عائلة ثانية تعيش في شقتنا. قالوا إن لجنة الإسكان أعطتها لهم. ذهبنا إلى لجنة الإسكان لنشتكي، ولكنهم قالوا لنا إننا غادرنا أثناء الحرب ولا يحق لنا العودة. اتصلنا بالمجلس المحلي، ولكنهم قالوا إنهم لا يستطيعون مساعدتنا. ذهبنا إلى 'الاتحاد الثوري'، فقالوا إنهم لا يستطيعون التدخل الآن لأن العائلة التي أخذت شقتنا على صلة وثيقة بميليشيا قوية. تمكنت من العودة إلى عملي بعد حصولي على موافقة من اللجنة الأمنية، ولكننا لم نتمكن من استرداد بيتنا. ونعيش الآن في شقة صغيرة مستأجرة."

هذه الكتابة على الجدران تتضمن: "لا للعائدين" و"الكلاب"، و"الخونة"، و"العبيد" – مصطلحات استخدمت ضد الذين لم يبقوا في مصراتة خلال النزاع، فبراير/شباط 2012 ©Amnesty International

أم لستة أبناء كان زوجها عقيداً في سلاح الجو أبلغت منظمة العفو الدولية ما يلي:

"غادرنا مصراتة في منتصف مارس/آذار. ذهبت مع الأطفال إلى مدينة الخمس، حيث أهلي، وذهب زوجي إلى زليتان. وقتل هناك في يونيو/حزيران أثناء قصف جوي قامت بها طائرة "الناتو". عدت إلى مصراتة مع أولادي في سبتمبر/أيلول ووجدت رجلاً من الشرطة العسكرية يعيش في بيتي. أدخلتنا زوجته إلى البيت وقالت إن بإمكاننا العيش معهم، ولكن زوجها جاء مع رجال مسلحين وألقوا بنا خارج المنزل. قال: 'كان هذا البيت لكم في وقت القذافي ولكنه لم يعد كذلك الآن'. وشعر أحد رجال الميليشيا بالأسف تجاهنا وأخذنا إلى بيت خالٍ قريب وقال إن بإمكاننا الإقامة هناك ولكننا رفضنا لأن البيت ملك لعائلة أخرى في وضع مماثل لوضعنا. سمح لنا جيراننا القدامى بالإقامة معهم بضعة أيام إلى حين الاتصال بالسلطات واستكمال الإجراءات لاستعادة بيتنا، ولكن لم تقدم لي لا اللجان المدنية ولا اللجان العسكرية أي عون. وفي المجلس المحلي، سألوا أين كنا أثناء الحرب. قلت إننا كنا نقيم مع أقارب لنا في الخمس، فأبلغوني بأن أعود إلى أقاربي هناك. وسألني أحدهم عن الطريقة التي عدنا بها إلى مصراتة وقال إنه ما كان ينبغي السماح لنا بالعودة إلى المدينة. وبعد ثلاثة أسابيع، ذهبت إلى البيت لإحضار بطانيات ومدافئ، فرفض الرجل الذي يعيش هناك في بداية الأمر السماح لي بأخذ أي شيء، ثم أعطاني في نهاية المطاف بعض البطانيات ولكن ليس المدافئ. أطفالي جميعاً درسوا في مصراتة، واضطروا إلى قطع دراستهم. لا أدري ما الذي سيحل بعائلتنا."

ويقع العديد من البيوت التي هوجمت وجرى الاستيلاء عليها في جنوب وشرق مصراتة، في مناطق اجتاحتها قوات القذافي وسيطرت عليها في بداية النزاع، مثل مناطق التمّينة والكراريم ونسور الجو وكرزاز، وشرقي قصر أحمد. وفر العديد من سكان هذه المناطق، وربما معظمهم، في ذروة الصراع.

في مايو/أيار 2011، ومباشرة عقب طرد قوات القذافي من مصراتة على يد مقاتلي المعارضة وبفعل الغارات الجوية "للناتو"، زارت منظمة العفو الدولية المناطق التي كانت فيما سبق تخضع لسيطرة قوات القذافي ووجدت أن عدة بيوت قد دمرت أو نهبت وسلبت. وقال سكان محليون إن قوات القذافي استهدفت عن عمد بيوت من رأت فيهم مؤيدين للمعارضة.[13]

ومنذ ذلك الوقت، قام مقاتلو المعارضة السابقون، الذين انتظموا الآن في ميليشيات عديدة، بهجمات ثأرية مماثلة على بيوت من يتهمونهم بأنهم قد ساندوا نظام القذافي وقواته.

وكان بعض من استهدفوا من منتسبي القوات المسلحة أو قوات الأمن التابعة للقذافي- وهو أمر ينطبق على بعض أعضاء الميليشيات وقادتها- ويمكن أن يكونوا فعلاً قد دعموا نظام القذافي أو حتى شاركوا في القتال و/أو في شن هجمات على المدنيين. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه ينبغي أن يقدموا إلى ساحة العدالة في محاكمات نزيهة تستند إلى الأدلة المتوافرة ضدهم – لا أن يُخضعوا، ومعهم عائلاتهم بأكملها، لهجمات ثأرية وللترهيب على يد ميليشيات تعمل خارج نطاق أي إطار قانوني.

فلم تتح للعائلات "العائدة" التي جردت تعسفاً من منازلها وواجهت التهديدات والهجمات، وبالتالي نفيت من مصراتة على أيدي الميليشيات، حتى اليوم، فرصة للحصول على الحماية أو الإنصاف. وقد تقاعست مختلف المجالس واللجان المدنية والعسكرية والأمنية التي تحكم شؤون المدينة عن اتخاذ أية تدابير لوقف الانتهاكات. وفي حقيقة الأمر، فقد قامت هذه بمأسسة مثل هذه الممارسات بجعلها العودة المحتملة للعائلات إلى بيوتها رهناً بتلبيتها شروطاً "أمنية" سيئة التعريف. وتشمل هذه ملء استمارة عنونت "طلب موافقة أمنية لغرض الإقامة"، إضافة إلى تقديم إقرارات تُستجلب من عدة جيران أقاموا في مصراتة أثناء النزاع يكفلون بموجبها أن لا تشكل العائلة المعنية تهديداً أمنياً، وهو شرط تستحيل تلبيته بالنسبة لمن عاشوا في أحياء هربت برمتها أثناء النزاع. ناهيك عن أن الحصول على كفالات من الجيران لا يعني بالضرورة أن اللجان والمجالس العسكرية والأمنية المختلفة سوف توافق على عودة العائلة إلى بيتها، زد على ذلك أن الحصول على موافقة هذه اللجان والمجالس لا يكفل، بحد ذاته، تنفيذ القرار. فإحدى العائلات التي لم تتمكن من استرداد بيتها، رغم حصولها على الموافقة الأمنية، أبلغت منظمة العفو الدولية أن لجنة الإسكان قد ألغت القرار كي تخصص البيت لأناس آخرين يقيمون حالياً فيه ويرفضون المغادرة.

6. استمرار آفة الإفلات من العقاب

لم تتخذ حكومة العقيد القذافي أية خطوات للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت فيما مضى، أو تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وتعهد "المجلس الوطني الانتقالي" بالقيام بذلك، ولكنه كافح لتأمين أدلة رئيسية، مثل المواد الأرشيفية والسجلات الحكومية، والتي حرق بعضها ونهب.

وتواجه السلطات الليبية الجديدة تحدياً يتمثل في إعادة بسط القانون والنظام، والانفكاك من إرث الإفلات من العقاب. وهو تحد يتفاقم جراء توافر الأسلحة على نطاق واسع وضعف سيطرة السلطات على الميليشيات، بما في ذلك على أفراد الميليشيات الذين يرتكبون انتهاكات دونما خوف من أن يواجهوا العدالة.

لافتات رفعها رجل على منزله الذي هُدّم على أيدي الميليشيات في مصراتة، وتقول هذه اللافتات من اليسار إلى اليمين: "كرامة المواطن فوق كل اعتبار"، "لا لقوة السلاح، نعم لدولة القانون"، و"من المسؤول عن هذه الفوضى؟"، فبراير/شباط 2012
©Amnesty International

ففي سبتمبر/أيلول 2011، تعهد "المجلس الوطني الانتقالي" ببذل "جهوده لإخضاع كافة الجماعات المسلحة للسلطات الرسمية والتحقيق بشكل واف في أية حوادث يلفت نظره إليها". [14] ولم ينفذ شيء من هذا التعهد. فطالما ظل محامو الدفاع والسلطات القضائية لا يملكون صلاحية الوصول إلى آلاف المعتقلين الذين يشتبه بأنهم من الموالين للقذافي، فسيظل هؤلاء المعتقلون دون محاكمة أو أية وسيلة للطعن في شرعية احتجازهم؛ بينما يتعذر تقديم من ارتكبوا جرائم من بينهم إلى ساحة العدالة.

وبينما أصدرت "الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية" مذكرة قبض ضد سيف الإسلام القذافي لمسؤوليته الجنائية المزعومة عن ارتكاب أعمال قتل واضطهاد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية، اعتقله أفراد ميليشيات من الزنتان في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 في ليبيا. وبُعيد ذلك، أعربت السلطات الليبية عن رغبتها في محاكمته بموجب التشريع الليبي. ومع ذلك، ووفقا لمكتب المستشار القانوني العام للدفاع في المحكمة الجنائية الدولية، لم تتح السلطات الليبية له فرصة الاتصال بمحام، ولم تقم كذلك بجلبه أمام قاض لتحديد مدى قانونية

احتجازه.[15]

وفي كل الأحوال، فقد أخفقت السلطات الليبية في اتخاذ إجراءات بحق مقاتلي ومؤيدي المعارضة ممن قتلوا خارج نطاق القضاء من اشتبهوا بكونهم من جنود القذافي والموالين له، وبأنهم "مرتزقة أفارقة" مزعومين، عندما وقعت مدن تشمل البيضاء وبنغازي ودرنة وسرت تحت سيطرتهم. فبعض الضحايا تعرضوا للضرب حتى الموت؛ والبعض قتل شنقاً على يد الغوغاء؛ وآخرون قتلوا رمياً بالرصاص بعد أن كانوا قد استسلموا أو أُسروا.

واستهدف أعضاء في أجهزة أمن العقيد القذافي وغيرهم من المشتبه بأنهم من الموالين له بهجمات ثأرية. وعثر على جثامين عدد منهم بعد احتجازهم على يد رجال مدججين بالسلاح؛ بينما عثر على بعض هؤلاء قتلى وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم. فعلى سبيل المثال، اقتيد حسين غيث بو شيحة، وهو أحد مسؤولي جهاز الأمن الداخلي، من منزله يوم 8 مايو/أيار 2011 على ايدي مسلحين مجهولين، وعثر عليه صباح اليوم التالي مقتولاً بالقرب من بنغازي. وكان مقيد اليدين وقد أطلقت النار على رأسه.

وفي عدد من الحالات البارزة للإعدام خارج نطاق القضاء التي يعتقد أنها نفذت على يد مقاتلي المعارضة، أُعلن عن إجراء تحقيقات، ولكن لم تنشر أية نتائج بعد مرور أشهر. وعلى سبيل المثال، وجد العقيد عبد الفتاح يونس العبيدي، الأمين السابق للجنة الشعبية العامة للأمن العام (أي ما يعادل وزير الداخلية) الذي انشق وانضم إلى المعارضة في فبراير/شباط 2011، ومعاونته الاثنان، محمد خميس وناصر مذكور، قتلى إثر إصابتهم بطلقات نارية في أواخر يوليو/تموز 2011. وكان مسلحون قد اقتادوهم للاستجواب إلى معسكر للجيش في غار يونس في 27 تموز/يوليو 2011، وعقب ذلك إلى موقع آخر، حسبما زُعم. وفي نوفمبر/تشرين الثاني2011، أعلنت قائمة بالمشتبه فيهم المحتملين – بمن فيهم عضو سابق في المجلس الوطني الانتقالي – ولكن لم يعلن عن أي تطورات أخرى.

وأعلن "المجلس الوطني الانتقالي" فتح تحقيق في وفاة العقيد القذافي وابنه المعتصم بعد إلقاء القبض عليهما على قيد الحياة وأعدامهما، فيما يبدو، خارج نطاق القضاء في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011. ولكن لم تنشر أي نتائج للتحقيق حتى الآن.

ولم يتخذ أي إجراء للتحقيق في مقتل 65 شخصاً تم العثور على جثثهم في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011 في باحة فندق المهاري، الذي كان يستخدم كقاعدة لمقاتلي المعارضة في مدينة سرت في ذلك الوقت. حيث كانت أيدي بعض القتلى مقيدة خلف ظهورهم، والكثير منهم مصاب في رأسه. وقام مقاتلو المعارضة أنفسهم يوم 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 بتصوير شريط فيديو يظهرهم وهم يقومون بضرب وإهانة مجموعة من 29 رجلاً في عهدتهم وبالبصق عليهم وتهديدهم بالقتل، بينما يظهر الشريط العديد من هؤلاء قتلى في الفندق في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011. ويسمع في الشريط صوت أحد مقاتلي المعارضة يقول: "خذهم جميعاً واقتلهم". وبين الرجال التسعة والعشرين الذين يظهرون في شريط الفيديو في عهدة مقاتلي المعارضة مدنيون مقيمون في المنطقة 2 من سرت ورجال من أجزاء أخرى من ليبيا، وبعضهم من المقيمين منذ فترة طويلة في سرت، والبعض الآخر ربما كانوا من المتطوعين مع قوات القذافي. وقالت عائلات بعض الضحايا الذين كانوا يقيمون في المنطقة 2 لمنظمة العفو الدولية إن أقاربهم بقوا في منازلهم لمنع عمليات النهب المحتملة. وأبلغ آخرون من سكان المنطقة 2 ممن ظلوا في المنطقة أيضاً حتى 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2011 المنظمة بأنهم لم يغادروا لأنهم كانوا يخشون من نهب ممتلكاتهم إذا خلت المنطقة من السكان.

قريب لأحد الضحايا الذين ظهروا في شريط الفيديو قال لمنظمة العفو الدولية:

"أصبح الوضع لا يدعو للارتياح في المدينة؛ فلم يكن هناك كهرباء ولا ماء، وأغلقت المتاجر، ولذا غادرت النساء والأطفال المدينة وذهبوا للإقامة مع الأقارب. بقيت، أنا وأخي، في المنزل لحمايته. ولم تكن لدينا أي فكرة عما يحدث في الخارج إلا أننا كنا نسمع أصوات الرصاص والقصف. ولم نغادر المنزل لأيام، وعندما كنا نغادر للذهاب إلى جيراننا، كنا نزحف خلف الجدران خوفاً من القصف. وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول، اشتد القصف حتى تولدت لدينا القناعة باننا سنموت في حال بقينا. وشاهدنا العديد من السيارات تغادر المنطقة وقررنا أن نحذو حذوهم ونغادر المدينة. كنت في سيارة مع أخي والجيران الآخرين؛ ولم يكن يستطيع السير لأنه كان قد أصيب سابقاً بقذيفة سقطت على منزلنا.

"أثناء قيادتنا السيارة في طريقنا لمغادرة المدينة كان هناك إطلاق نار وقصف شديدين، وخرجت من السيارة وهربت سيراً على الأقدام... وأمسك بي الثوار واحتجزت حتى الليل، ثم توسط لي واحد منهم من الذين يعرفونني ويعرف أن لا علاقة لي بأي قتال وأطلق سراحي. وألقت مجموعة أخرى من الثوار القبض على أخي والجيران، وفي وقت لاحق تم العثور على جثثهم في حديقة فندق المهاري".

وتجلت الإفلات من العقاب على نحو مماثل في الحالات التي سلط عليها الضوء في هذا التقرير لأشخاص تعرضوا للتعذيب حتى الموت، على الرغم من مشاهدة المدعين العامين الجثث الممزقة، وتقديم أسر الضحايا شكاوى، ونشر منظمة العفو الدولية وغيرها هذه الحالات على الملأ. .

نظام غير فعال للمقاضاة

أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلقها بشأن عدم إجراء تحقيقات في انتهاكات مقاتلي/ميليشيات المعارضة السابقة مع المدعين العامين في أجزاء مختلفة من ليبيا. وقال البعض إنهم لم يتلقوا شكاوى أو أنهم حولوا الملف إلى المدعي العام في طرابلس. وقال آخرون إنهم غير قادرين على القيام بعملهم لأنهم لا يملكون الموارد ولا الحماية. وأخبر أحد المدعي العامين منظمة العفو الدولية ما يلي:

"إذا أصدرنا مذكرات اعتقال، ليس هناك شرطة أو قوات أمن لتضعها موضع التنفيذ. أما بالنسبة للقضايا المتعلقة بجرائم القانون العام [الأمن القومي الآن] فبإمكان الشرطة إنفاذ الأوامر، أو يمكن أن نطلب من الكتائب [أي الميليشيات] القبض على المشتبه فيهم. ولكن في هذه القضايا الحساسة ضد [الميليشيا]، من غير الممكن القيام بذلك في الوقت الراهن. يمكن أن يحدث أي شيء؛ لا يمكن أن أقوم بمثل هذه المخاطرة دون حماية وعدم وجود من يهتم بسلامتي".

وردا على سؤال حول سبب عدم تفتيش المدعين العامين أماكن الاحتجاز غير القانونية واتخاذ خطوات لإغلاقها، أبلغ عدد من المدعين العامين منظمة العفو الدولية أنه من دون صلاحيات واضحة ومساندة من المدعي العام ووجود قوات شرطة/أمن فعالة تضمن سلامة المدعين العامين، فإنه من المستحيل القيام بمثل هذه الأنشطة.

7. الخلاصة والتوصيات

تواجه السلطات الليبية تحدياً لا يستهان به في جهودها لاخضاع الميليشيات العديدة لسيطرتها . وقد اختطفت هذه الميليشيات القانون إلى حد كبير وراحت تطبقه على طريقتها، ولأن تضمن إجراء الإصلاحات اللازمة للنظام القضائي وتكفل قيامه بدوره بيد أنه ينبغي على السلطات، في فترة انتقالية مثل الفترة الحالية، أن تبين بحزم التزامها بقلب الصفحة على عقود من الانتهاكات الجسيمة الواسعة النطاق في ليبيا. ويتعين عليها راهناً احترام حقوق الإنسان وممارسة إرادتها السياسية اللازمة لضمان مباشرة تحقيقات محايدة ومستقلة في جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات القذافي والمقاتلون والميليشيات من مناهضي القذافي، سواء بسواء. ويتعين تقديم جميع المسؤولين عن مثل هذه الجرائم إلى ساحة العدالة، بغض النظر عن مواقعهم السياسية، في محاكمات نزيهة تفي بمقتضيات المعايير الدولية للعدالة. ويتعين على السلطات الليبية أن تضمن كذلك إقصاء من ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان أو أمروا بها أو تغاضوا عنها عن أية مناصب يمكن أن تتيح لهم تكرار انتهاكاتهم. كما يتعين عليها أن تبعث بإشارة قوية إلى مؤيديها- بما في ذلك عبر المزيد من البيانات العلنية – وإلى الجمهور عامة، بأنه لن يجري التساهل مع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المسيئة، ومع الأعمال الانتقامية والهجمات الثأرية، وبأن معايير حقوق الإنسان نفسها سوف تطبق على الجميع.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات الليبية إلى وضع التوصيات التالية موضع التنفيذ كأمر يكتسي صفة الأولوية. كما تدعو منظمة العفو الدولية جميع الميليشيات الليبية إلى التعاون مع السلطات الليبية في هذا الصدد:

الاعتقال

- وضع حد للاعتقالات التعسفية فوراً، وضمان عدم القبض على أحد إلا من قبل قوات الأمن المخولة بذلك من جانب القانون، وعدم حرمان أي شخص من حريته إلا وفقاً للإجراءات المرعية، واستناداً إلى أحكام قانونية موصوفة. وينبغي أن تفي جميع القوانين ذات الصلة بذلك بالتزامات ليبيا بمقتضى القانون الدولي.

- إصدار الأوامر بإغلاق جميع أماكن الاعتقال غير الرسمية، ووضع جميع مرافق الاحتجاز تحت إشراف النيابة العامة ووزارة العدل، وتوفير المراقبة المستقلة لها.

- إخطار عائلات المعتقلين بمكان احتجازهم وضمان تمكين جميع من يُعتقلون من الاتصال بعائلاتهم ومحامييهم، وإتاحة الفرصة لهم كي يطعنوا في قانونية اعتقالهم أمام محكمة، أو الإفراج عنه.

- إنشاء هياكل وإجراءات واضحة للعمل الشرطي ولاعتقال أي شخص يشتبه بأنه قد ارتكب جرماً جنائياً معترفاً به.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

- ضمان أن يعامل جميع من يعتقلون معاملة إنسانية، وأن يتلقوا الرعاية الطبية اللازمة؛ وتوفير الحماية لهم من التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة.

- ضمان عرض المعتقلين على فحوصات طبية عند نقلهم إلى مراكز اعتقال رسمية وتزويدهم بشهادات طبية تصف أي إصابات قد لحقت بهم.

- ضمان مباشرة تحقيقات سريعة في جميع مزاعم التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وفي الوفيات في الحجز، وفي الحالات التي يشتبه فيها بوقوع ذلك. وينبغي للتحقيقات أن تكون محايدة ومستقلة، وأن يجريها أفراد يملكون الخبرة في مجال التحقيق في مثل هذه القضايا؛ وطلب المساعدة الدولية لهذا الغرض، عند الاقتضاء.

- تقديم من يشتبه بأنهم الجناة في مثل هذه الجرائم إلى ساحة العدالة، وفق إجراءات تلبي مقتضيات المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

- إدانة تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم، واستهداف رعايا الدول الأفريقية جنوب الصحراء والليبيين من ذوي البشرة السوداء، أمام الملأ، بما في ذلك في المنابر التي يتابعها الليبيون، كالتلفزة والإذاعة الوطنية.

أعمال القتل غير المشروعة

- ضمان إجراء تحقيق في أعمال القتل غير المشروعة التي يتم التبليغ عنها، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة. وينبغي أن يشمل هذا المقاتلين، أو سواهم من الأشخاص، الذين قُتلوا عمداً عقب أسرهم أو القبض عليهم من قبل مقاتلي المعارضة وميليشياتها، ولا سيما فتح تحقيق في قضية الجثث الخمس والستين التي عثر عليها في موقع فندق المهاري في سرت، في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011.

حماية الأشخاص المهجّرين قسراً وإعادتهم إلى ديارهم

- اتخاذ تدابير فورية لضمان السماح لجميع من هجِّروا قسراً بالعودة إلى ديارهم على وجه السرعة، وكذلك كفالة سلامتهم وإنصافهم، بما في ذلك تقديم التعويضات والعون لهم كي يعيدوا بناء منازلهم وحياتهم.

- ضمان تقديم المسؤولين عن أية هجمات على أفراد أو على تجمعات بغرض تهجيرها قسراً، أو بما أدى إلى ذلك، إلى ساحة العدالة.

العنصرية وحماية المهاجرين واللاجئين

- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمكافحة العنصرية ورهاب الأجانب والتمييز ضد المهاجرين واللاجئين من رعايا دول جنوب الصحراء والليبيين من ذوي البشرة الداكنة، بما في ذلك عن طريق الاعتراف بأن ما شاع عن استخدام العقيد القذافي مرتزقة أفارقة كان مبالغاً به بصورة مفرطة؛ والاحتفاء بالتنوع الإثني للشعب الليبي وبالإسهام الإيجابي للمهاجرين.

الهوامش

[1] غالباً ما تشكلت الميليشيات على أساس جغرافي أو قبلي. وتعمل بعض الميليشيات، حصراً أو في معظم الأحيان، في المدن والقرى أو في محيطها، بينما تعمل أخرى (ولا سيما تلك القادمة من مصراتة أو الزنتان) في مختلف أنحاء البلاد، ولها حضور كثيف في العاصمة (تسيطر إحدى ميليشيات الزنتان على مطار طرابلس الدولي). وفي الأشهر الأخيرة، أصبحت بعض الميليشيات "تابعة" لوزارة الدفاع، بينما التحقت أخرى بوزارة الداخلية. بيد أن واقع الحال يشير إلى أنه حتى هذه الميليشيات التي تعمل نظرياً الآن تحت سلطة وزارتي الدفاع والداخلية لا تخضع لأي إشراف فعلي أو سيطرة فعالة للسلطات المركزية.

[2] المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب، رقم الوثيقة: MDE 19/025/2011؛ وانتهاكات حقوق المعتقلين إساءة لليبيا الجديدة، رقم الوثيقة: MDE 19/036/2011.

[3] http://articles.cnn.com/2012-01-26/africa/world_africa_libya-msf-torture_1_torture-human-rights-group-detainees?_s=PM:AFRICA؛ وكذلك، http://af.reuters.com/article/worldNews/idAFTRE80U14G20120131

[4] بي بي سي، "سجناء ليبيون يتحدثون عن مزاعم تعذيب جديدة"، 28 يناير/كانون الثاني 2912، من الموقع: http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-16771372

[5] مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان، 26 يناير/كانون الثاني 2012، بواعث قلق بشأن حقوق الإنسان تتعلق باحتجاز الفرق المسلحة معتقلين في ليبيا، http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/HRconcernsaboutarmedbrigadesholdingdetaineesinLibya.aspx

[6] المجلس الوطني الانتقالي، رد على تقرير منظمة العفو الدولية بشأن ليبيا، 13 سبتمبر/أيلول 2011.

[7] أنظر، مثلاً، "ميليشيات ليبية متصارعة تخوض معركة في العاصمة"، رويترز، 1 فبراير/شباط 2012، زيارة في 9 فبراير/شباط 2012 للموقع: http://www.reuters.com/article/2012/02/01/us-libya-tripoli-battle-idUSTRE81029420120201

[8] رويترز، "مهلة للميليشيات حتى 20 ديسمبر/كانون الأول لمغادرة المدينة"، 7 ديسمبر/كانون الأول 2011، من الموقع، http://uk.reuters.com/article/2011/12/07/libya-militias-idUKL5E7N744N20111207

[9] http://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2011/libya-update-2011-12-01.htm

[10] أطباء بلا حدود، "ليبيا: تعذيب معتقلين وحرمانهم من الرعاية الطبية، أطباء بلا حدود تعلّق عملها في مراكز الاعتقال في مصراتة"، 26 يناير/كانون الثاني 2012.

[11] المجلس الوطني الانتقالي، "رؤية لليبيا ديمقراطية"، من الموقع: http://www.ntclibya.org/english/libya/

[12] أنظر منظمة العفو الدولية، المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب، الفصلين 5 و6، رقم الوثيقة: MDE 19/025/2011.

[13] المعركة على ليبيا: القتل والاختفاء والتعذيب، ص63.

[14] المجلس الوطني الانتقالي، رد على تقرير منظمة العفو الدولية بشأن ليبيا، 13 سبتمبر/أيلول 2011.

[15] حتى فبراير/شباط 2012، ظل القرار بشأن ما إذا كان ينبغي إحالة قضية سيف الإسلام القذافي قيد النظر أمام غرفة ما قبل المحاكمة، وظل هو رسمياً تحت الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية رغم حقيقة أن السلطات الليبية قد رفضت تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة، مخالفة بذلك التزاماتها بمقتضى "نظام روما الأساسي". النسخة المنقحة المعدة للنشر من "ملاحظات مكتب المستشار العام لشؤون الدفاع بشأن مذكرات ليبيا المتعلقة بالقبض على سيف الإسلام" (ICC-Conf-51-11/01-11/01، 2 فبراير/شباط 2012)،

http://www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc1326934.pdf

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

أريد أن أساعد

الميليشيات تتهدّد الآمال المعقودة على ليبيا الجديدة

عام مضى على اندلاع الانتفاضة التي أنهت 42 سنة من حكم العقيد معمر القذافي القمعي، وما برحت حالة انعدام القانون تسمم مختلف أرجاء ليبيا تحت وطأة المئات من الميليشيات المسلحة، التي ما انفكت تجوب البلاد على هواها، وخارج سيطرة أي سلطة مركزية.

وما برحت هذه الميليشيات ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان على أوسع نطاق، فتعتقل الآلاف ممن يشتبه بأنهم موالون للقذافي، ومن الجنود، وممن يُزعم بأنهم «مرتزقة» أجانب، وفي كثير من الأحيان تعذِّب من تعتقلهم. فاستهدفت المهاجرين واللاجئين الأفارقة بأعمال ثأرية بعد اتهامهم زوراً بأنهم «مرتزقة»، وهاجمت مجتمعات بأكملها جلّها لليبيين من ذوي البشرة السوداء، وشرّدتهم بلا هوادة، ونهبت وسلبت بيوتهم بصورة روتينية، ومن ثم قامت بإحراقها. وما انفك أعضاء هذه الميليشيات يتمتعون بالإفلات من العقاب على كل ما ارتكبوه من انتهاكات وجرائم حرب، إبان النزاع.

يتضمن هذا التقرير، الذي يستند إلى ما جمعته بعثة تقص للحقائق لمنظمة العفو الدولية، زارت ليبيا في يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط، من شهادات أدلى بها معتقلون وصفوا للمنظمة التعذيب الذي تعرضوا له. وشمل ذلك الشبْح والتعليق في أوضاع ملتوية مؤلمة؛ والضرب لساعات بالسياط والكيبلات والخراطيم البلاستيكية والسلاسل والقضبان الحديدية، والعصي الخشبية؛ والصعق بالصدمات الكهربائية. وكان بعض هؤلاء لا يزال يحمل ندوب وآثار كل هذا على جلده. بينما لم يعرف عن مباشرة ولو بتحقيق واحد في أعمال التعذيب هذه على أيدي الميليشيات، حتى في الحالات التي أدت إلى أن يفارق المعتقلون الحياة جراء ذلك.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 19/002/2012 Arabic
فبراير/شباط February 2012

منظمة العفو الدولية